تذهيب

شرح الأصبهانية

شَرحُ عَقِيدَةِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَبَّادٍ الْأَصْبَهَانِي الْأَشْعَرِي

لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية

اختصره وذَهّبَه/

د. عاصم بن محمد اللحيدان

بسم الله الر حمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين..

أما بعد.

فمن الكتب المباركة كتاب (شرح الأصبهانية) لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيقه الجديد للشيخ الفاضل/ عبد الله آل غيهب، يطبع لأول مرة عام ١٤٤٥هـ.

وقد يسر الله قراءة الكتاب بتمامه، واختصاره وتذهيبه وتقييد فوائده ومسائله، حتى جاء في هذا السفر المبارك وفقا للمنهج الآتي:

أولًا: الشمولية والاستيعاب: فقد استوعب جميع "شرح الأصبهانية".

ثانيًا: النقل بالنص: فكل ما نقل من الأصل فهو بنصه من أول النقل إلى نهايته، دون تعديل أو اختصار أو شرح أو إضافة، عدا ما يلي:

أ- حذف حرف العطف في أول النقل، أو وضع نقطتين (..) للدلالة على الحذف.

ب- إذا كان النقل يبدأ بـ (أن) فتغير إلى (إن) لمناسبة الابتداء بها.

ثالثًا: عزو النقل: من خلال وضع رقم الجزء والصفحة من أصل "شرح الأصبهانية" لكل فائدة، ووضع علامة / عند الانتقال إلى الصفحة التي تليها من الأصل، وبذلك يكون الاختصار مطابقا للأصل في العزو.

رابعًا: حذف ما يلي:

أ- التكرار: سواء كان ذلك في النصوص أو النقول أو غيرها.

ب- المسائل والمناقشات الكلامية المتعمقة، ومنها: متن الأصبهانية.

ج- النقولات عن علماء آخرين أو قول مخالف لم تظهر أهمية في نقلها.

د- المسائل التي تفيد المتخصص جدًا في العقائد.

خامسًا: الحاشية، وذكر فيها مختصر ما ذكره المحقق.

سادسًا: تعريض الخط:

وضع الخط عريضًا في شتى العلوم وذلك لما يلي:

أ- الإجماعات والاتفاقات ونفي الخلاف.

ب- القواعد والضوابط.

ت- الفوائد والفرائد المنتقاة من الاختصار.

ث- بعض العناوين الرئيسة.

سابعا: النسخة المعتمدة: دار العمرية بتحقيق الشيخ عبد الله آل غيهب.

وبعد ذلك كله: فهذا اجتهاد من العبد الفقير المقل، ويرجو من القارئ التوجيه والنصح والتقويم.

أسأل الله أن ينفع به كاتبه وقارئه.

وأختم بدعاء خليفة رسول الله عمر بن الخطاب: "اللهم، اجعل عملي صالحًا، واجعله لك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا". الزهد للإمام أحمد (٦١٥).

وكتبه/ عاصم بن محمد اللحيدان ١٥-٨-١٤٤٥

١- الحمد لله رب العالمين، ما في هذا الكلام من **الإخبار بأن للعالم خالقًا، وأنه واجب الوجود بنفسه، وأنه واحدٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌ، مريدٌ، متكلمٌ، سميعٌ، بصيرٌ، فهو حقٌّ لا ريب فيه.** وكذلك ما فيه من **الإقرار بنبوة الأنبياء عليهم السلام، ونبوة محمد ﷺ، وأنه/ يجب التصديق بكل ما أخبر به من عذاب القبر، ومنكرٍ ونكيرٍ، وغير ذلك من أحوال القيامة والصراط والميزان، والشفاعة والجنة والنار، فإنه حق**، فإنَّ هذه الأسماء المقدسة المذكورة لله تعالى، منها ما هو في كتاب الله كاسمه الواحد والعالم والقادر والحي والسميع والبصير قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿... لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ۝١٦﴾. [غافر] (١/ ١٢٣-١٢٤)

٢- أما **تسميته سبحانه بأنه (مريدٌ) وأنه (متكلمٌ)، فإن هذين الاسمين وإن/ لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى المعروفة؛ فمعناهما حقٌّ**؛ ولكن **الأسماء الحسنى** هي **التي يدعى الله تعالى بها**، وهي **التي جاءت في الكتاب والسنة**، وهي التي **تقتضي المدحة والثناء بنفسها. و(العلم) و(القدرة) و(الرحمة)** ونحو ذلك **هي في نفسها صفات مدحٍ، والأسماء الدَّالَّة عليها أسماء مدحٍ.** (١/١٢٤- ١٢٥)

٣- أما (الكلام) و(الإرادة)، فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود كالصدق والعدل، **وإلى** مذموم كالظلم والكذب، **والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم**، جاء ما

يوصف به من الكلام والإرادة في أسماءٍ تخص المحمود **كاسمه الحكيم والرحيم والصادق والجواد والمؤمن والشهيد والرؤوف والحليم والفتاح** ونحو ذلك **مما يتضمن معنى الكلام ومعنى الإرادة**. (١/ ١٢٥)

٤- **إن الكلام نوعان**: إنشاء وإخبار، **والإخبار ينقسم إلى صدق وكذب**، والله تعالى يوصف بالصدق. (١/ ١٢٦)

٥- **الإنشاء نوعان**: **إنشاء** تكوينٍ، **وإنشاء** تشريعٍ، فإنه سبحانه له الخلق والأمر. (١/ ١٢٦)

٦- **التكوين يستلزم الإرادة** عند جماهير الخلائق، **وكذلك يستلزم الكلام** عند أكثر أهل الإثبات، **وأما التشريع فيستلزم الكلام** وفي استلزامه الإرادة نزاع، **والصواب أنه يستلزم أحد نوعي الإرادة**[1]. (١/ ١٢٦)

٧- **الإنشاء يتضمن الأمر والنهي والإباحة**، والله تعالى يوصف بأنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء، وكذلك الإرادة قد نزه نفسه عن بعض أنواعها؛ كقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۝٣١﴾ [غافر]../ فلهذا **لم يجئ في أسمائه الحسنى المأثورة: اسم المريد والمتكلم**. وأما ما يوصف به الرب تعالى من الكلام والإرادة، فقد دلت عليه أسماؤه الحسنى، وقد **اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله تعالى متكلمٌ بكلامٍ قائمٍ به، وأن كلامه غير مخلوقٍ، وأنه مريدٌ بإرادة قائمةٍ به، وأن إرادته ليست مخلوقةً**. (١/ ١٢٦- ١٢٧)

(١) الإرادة الشرعية الدينية.

٨- **اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ومعنى قولهم**: منه بدأ، أي: **هو المتكلم به، لم يخلقه في غيره**، .. ولم يرد السلف بذلك أن كلامه فارق ذاته، فإنَّ الكلام وغيره من/ الصفات لا يفارق الموصوف ويقوم بغيره؛ بل صفة المخلوق لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف تكون صفة الخالق تفارقه وتنتقل إلى غيره؟ ولهذا **قال الإمام أحمد: كلام الله من الله ليس ببائن منه**. (١/ ١٢٧- ١٢٨)

٩- **معنى قول السلف**: إليه يعود: ما جاء في الآثار: «**إن القرآن يُسرى به، حتى لا يبقى في المصاحف منه حرفٌ، ولا في القلوب منه آيةٌ**»[١]، وقد قال الله تعالى عن المخلوق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا۝﴾ **[الكهف]**، ومع هذا؛ **فكلمة المخلوق لم تفارق ذاته وتنتقل إلى غيره**. وما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين لهم بإحسانٍ وغيرهم من أئمة المسلمين./ كالحديث الذي رواه أحمد في مسنده، وكتبه إلى المتوكل في رسالته التي أرسل بها إليه، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه»[٢] يعني القرآن، وفي لفظ: «بأحب إليه مما خرج منه»[٣]، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما سمع كلام مسيلمة: «إن هذا كلام لم يخرج من إلٍّ». أي: من رب، وقول ابن عباس لما سمع

---

(١) من قول ابن مسعود.

(٢) من حديث أبي أمامة.

(٣) أخرجه ابن السني، وقد روي مرسلاً من حديث جبير بن نفير أخرجه الترمذي، وقال الشيخ في التسعينية: المرسل أثبت.

قائلًا يقول لميتٍ وضع في لحده: اللهم رب القرآن اغفر له، فالتفت إليه **ابن عباس فقال**: «مه. **القرآن كلام الله ليس بمربوب، منه خرج وإليه يعود**». (١/ ١٢٨-١٢٩)

١٠-**سئل أحمد** عن قوله: القرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود؟ **فقال** أحمد: (منه خرج هو المتكلم به وإليه يعود. (١/ ١٣٠)

١١-**إن الصفة إذا قامت بمحلٍّ، عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره، وسُمِّي بالاسم المشتق منها ذلك المحل دون غيره**، وطرد هذا عند السلف وجمهور أهل الإثبات في أسماء الأفعال؛/ كالخالق والقادر والعادل وغير ذلك. (١/١٣٠- ١٣١)

١٢-**إن الكلام والإرادة مما يقوم بالرب تعالى ويوصف به، ليس ذلك أمرا منفصلا عنه**. (١/ ١٣١)

١٣-**التنبيه** على أنه لو كان كلام الله مخلوقًا في محلٍّ: **لكان** ذلك المحل هو المتكلَّم به، وكانت الشجرة مثلاً هي القائلة لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]، / **ولوجب** أن يكون ما أنطق الله به بعض مخلوقاته كلامًا له، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١]. (١/ ١٣١- ١٣٢)

١٤-الله هو الذي أنطق هذه الأجسام، فلو كان ما يخلقه من النطق والكلام كلامًا له؛ **لكان** ذلك كلام الله كما أن القرآن كلام الله، و**كان** لا فرق بين أن ينطق هو، وبين أن ينطق غيره من المخلوقات، وهذا ظاهر الفساد. (١/ ١٣٢)

١٥–**كان** قدماء الجهمية تنكر أن يكون الله يتكلم، فإن حقيقة مذهبهم أن الله لا يتكلم، ../ **ثم** إنهم صاروا يقولون: إنه متكلم مجازًا، **ثم** بعد ذلك أظهروا القول بأنه: متكلمٌ حقيقةً، **وفسروا** ذلك بأنه: خالق للكلام في غيره، وكان هذا من التلبيس على الناس، فإن **المتكلم عند الناس من قام به الكلام، لا من أحدثه في غيره،** كما أن **المريد** والرحيم والسميع والبصير والعالم والقادر **من قامت به الإرادة** والرحمة والسمع والبصر والعلم والقدرة لا من أحدث ذلك في غيره. (١/ ١٣٢– ١٣٣)

١٦–**السلف والأئمة كالإمام أحمد** بن حنبل وأمثاله **يثبتون هذه الصفات بالعقل، كما ثبتت بالسمع، وهذه الطريقة أعلى وأشرف** من طريقة هؤلاء المتأخرين. (١/ ١٣٥)

١٧–**لا يلزم من عدم الدليل المعين عدم المدلول،** فلا يلزم نفي ما سوى هذه من الصفات، والسمع قد أثبت صفات أخرى. (١/ ١٣٥)

١٨–**الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فإنه قد علم بالسمع مع العقل أن الله ليس كمثله شيءٌ؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛** كما قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم] . (١/ ١٣٦)

١٩–**علم بالعقل أن المِثْلَين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه،** فلو كان المخلوق مثلا للخالق للزم اشتراكهما فيما

يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه، بل يجب حدوثه وإمكانه. (١/ ١٣٧)

٢٠-**إن الله سمى نفسه في القرآن بالرحمن الرحيم، ووصف نفسه في القرآن بالرحمة والمحبة** كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]، وقال: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. (١/ ١٣٧- ١٣٨)

٢١-**من الناس**: من جعل حبَّه ورحمته عبارةً عمَّا يخلقه من النعمة، كما جعل بعضهم إرادته عبارةً عمَّا يخلقه من المخلوقات؛ وهذا ظاهر البطلان، .. **ومنهم** من جعل حبَّه ورحمته هي إرادته، ونفى أن تكون له صفاتٌ هي الحبُّ والرضا والرحمة والغضب غير الإرادة. **فيقال لهذا القائل**: لِمَ أثبتَّ له إرادةً، وإنه مريدٌ حقيقةً، ونفيت حقيقة الحب والرحمة ونحو ذلك؟ **فإن قال**: لأنَّ إثبات هذا تشبيهٌ؛ لأن الرحمة رقّةٌ تلحق المخلوق، والرب منزَّهٌ عن مثل صفات المخلوقين. **قيل له**: وكذلك يقول لك منازعك في الإرادة: إن الإرادة المعروفة مَيلُ الإنسان إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضرُّه، والله تعالى منزَّهٌ عن أن يحتاج إلى عباده، وهم لا يبلغون ضرَّه ولا نفعه؛ بل هو الغنيُّ عن خلقه كلِّهم. **فإن قلت**: الإرادة التي نثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوقين؛ كما أنَّا قد **اتفقنا وسائر المسلمين على أنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وليس هو مثل سائر الأحياء العلماء القادرين**. **قال لك أهل الإثبات**: وكذلك **الرَّحمة والمحبَّة التي نثبتها لله؛ ليست مثل رحمة المخلوق ومحبَّة المخلوق**. **فإن قلت**: لا أعقل من الرحمة والمحبة إلا هذا؟ **قال**

لك النفاة: ونحن لا نعقل من الإرادة إلَّا هذا. ومعلومٌ عند كل عاقلٍ أن إرادتنا ومحبتنا ورحمتنا بالنسبة إلينا، كإرادته ورحمته ومحبته بالنسبة إليه، فلا يجوز التفريق بين المتماثلين، فنثبت له إحدى الصفتين وننفي الأخرى، وليس في العقل ولا في السمع ما يوجب التفريق؛ **إذ أكثر ما يقال**: إني أثبت الإرادة بالعقل؛ لأن وجود التخصيص في المخلوقات دلَّ على الإرادة. **فيقال لك**: **انتفاء الدليل المعين لا يقتضي انتفاء المدلول**. فهب أن مثل هذا الدليل لا يثبت في الرحمة والمحبة؛ فمن أين نفيت ذلك؟ **ثم يقال**: بل السمع أثبت ذلك أيضًا./ وقد يُسلك في إثبات ذلك نظير الطريق العقليِّ الذي أثبت به الإرادة؛ **فيقال**: ما في المخلوقات من وجود المنافع للمحتاجين، وكشف الضر عن المضرورين، والإحسان إلى المخلوقات، وأنواع الرزق والهدى والمسرات هو دليلٌ على رحمة الخالق سبحانه. والقرآن يثبت دلائل الربوبية بهذه الطريق؛ **تارةً** يدلهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويثبت علمه وقدرته ومشيئته، **وتارةً** يدلُّهم بالنعم والآلاء على وجود بره وإحسانه المستلزم رحمته. وهذا كثير في القرآن. (١/ ١٣٨- ١٤٠)

٢٢-ما ذكره في القرآن من الأمثال والآيات؛ **تارةً** يقرر بها/ نفس مشيئته وقدرته وخلقه، **وتارةً** يقرر بها إحسانه وإنعامه ورحمته، وهذه الطريقة مستلزمةٌ للأولى من غير عكس. (١/ ١٤٠- ١٤١)

٢٣-**إثبات حكمته ومحبته** التي ينبني عليها حكمة خلقه وأمره؛ هو أيضًا مما **يعلم بالسمع وبالعقل** أيضًا، **كما تعلم إرادته، وكما تعلم محبَّته**. (١/ ١٤١)

٢٤-في **محبة الله تعالى.. للناس في هذا الأصل العظيم** ثلاثة أقوال: **أحدها**: أن الله تعالى يُحِبُّ ويُحَبُّ، كما قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] فهو المستحق أن يكون له كمال المحبة دون ما سواه، وهو سبحانه يحب ما أمر به، ويحب عباده المؤمنين، وهذا قول سلف الأمة وأئمتها.. **والقول الثاني**: أنه يستحق أن يحَبَّ؛ لكنه لا يُحِبُّ إلا بمعنى أنه يريد، وهذا قول كثيرٍ من المتكلمين، ومن وافقهم من الصوفية./ **والثالث**: أنه لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وإنما محبة العباد له إرادتهم طاعته. وهذا قول الجهمية ومن وافقهم. (١/ ١٤١-١٤٢)

٢٥-**مما يوضح ذلك**: أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله ﷺ من صفاته ليس موقوفًا على أن يقوم دليلٌ عقليٌ على تلك الصفة بعينها، فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول ﷺ إذا أخبرنا بشيءٍ من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا. ومن لم يقرَّ بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتَهُۥ(١)﴾ [الأنعام: ١٢٤] ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنًا بالرسول ﷺ، ولا متلقيًا عنه الإخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك، أو لم يخبر. (١/١٤٢)

٢٦-**ليس لقائل أن يقول**: إنما خصت هذه الصفات السبع بالذكر؛ لأن السمع موقوف عليها دون غيرها، فإنَ الأمر ليس كذلك؛ لأن **التصديق بالسمعيات ليس موقوفًا**

---

(١) وهي قراءة الجمهور.

على إثبات السمع والبصر ونحو ذلك. **فإن قيل**: إنما نفينا الرحمة والمحبة والرضا والغضب ونحو ذلك من الصفات؛ لأنه لا يعقل لها حقيقةٌ تليق بالخالق إلا الإرادة؛ فالمحبة والرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة العقاب؛ فالفرق بينهما بحسب تعلقاتها، لا أن هذه في نفسها ليست هذه. **قيل**: هذا باطلٌ؛ فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع مع الأدلة العقلية تبين الفرق؛ فإن الله سبحانه يقول: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ﴾ [النساء: ١٠٨]؛ فبين أنه لا يرضى هذه المحرمات؛ مع أن كل شيءٍ كائنٌ بمشيئته. (١/١٤٤)

٢٧-**اتفق العلماء** على أنه **لو قال**: والله لأصلينَّ هذا الفرض الذي فرضه الله إن شاء الله. ولم يفعل ذلك؛ لم يكن عليه كفارة يمين، **ولو قال**: إن أمرَ الله بذلك وأحبَّه ورضيه؛ كان عليه كفارة يمين. (١/ ١٤٥)

٢٨-**قد علم بالاضطرار من دين الإسلام، وبإجماع سلف الأمة** -وهذا قبل حدوث أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم- **أن الله يُحِبُّ الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وأنه يرضى هذا ولا يرضى هذا، والجميع بمشيئته وقدرته**، والذين لم يفرقوا لهم تأويلان؛ **تارةً** يقولون: لا يرضاه لعباده المؤمنين. فهم يقولون: لا يحب الإيمان والعمل الصالح ممن لم يفعله، كما لم يُرده ممن لم يفعله، ويقولون: إنه يحب الكفر والفسوق ممن فعله، كما أراده ممن فعله. **وفساد هذا القول مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام**، مع دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف على

فساده. **وتأويلهم الثاني** أنهم قالوا: لا يرضاه دينًا. كما يقولون: لا يريده دينا، **ومعناه عندهم**: أنه لا يريد أن يثيب فاعله؛ إذ جميع/ الموجودات والأفعال عندهم بالنسبة إليه سواء، لا يحب منها شيئًا دون شيءٍ، ولا يبغض منها شيئًا دون شيءٍ. (١/ ١٤٦- ١٤٧)

٢٩-**من عرف حقائق أقوال الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال؛ حصل له العلم والرحمة، فعلم الحق، ورحم الخلق**، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، **وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول ﷺ**؛ فإنهم يتبعون الحق، ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله؛ وأهل البدع يبتدعون بدعةً باطلةً، ويكفِّرون من خالفهم فيها. (١/ ١٤٧)

٣٠-**من شأن المصنفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة**: أن يذكروا ما يتميز به أهل السنة والجماعة عن الكفار والمبتدعين؛ **فيذكرون** إثبات الصفات، **وأن** القرآن كلام الله غير مخلوق، **وأنه** تعالى يرى في الآخرة خلافًا للجهمية من المعتزلة وغيرهم، **ويذكرون** أن الله خالق أفعال العباد، **وأنه** مريدٌ لجميع الكائنات، **وأنه** ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، خلافًا للقدرية من المعتزلة وغيرهم، **ويذكرون** مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، **وأن** المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب، ولا يخلد في النار خلافًا للخوارج والمعتزلة، **ويحققون** القول في الإيمان، **ويثبتون** الوعيد لأهل الكبائر مجملًا خلافًا للمرجئة، **ويذكرون** إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم خلافًا للشيعة من الرافضة وغيرهم./ **وأما** الإيمان بما اتفق عليه المسلمون من توحيد الله

تعالى، والإيمان برسله، والإيمان باليوم الآخر فهذا لا بد منه، وأما دلائل هذه المسائل ففي المصنفات الكبار. (١/ ١٤٨- ١٤٩)

٣١-**إن الدليل إن لم تُقرَّر مقدماتُه ويجاب عما يعارضها لم يتم**؛ فكيف إذا لم تقرر مقدماته بل ولا تثبت. (١/ ١٥٠)

٣٢-إن الفاضل إذا تأمل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما/ ذكر في القرآن من الطرق العقلية، **وفي طرق القرآن** من **تمام البيان والتحقيق** ما قد نبهنا على بعضه. (١/ ١٥٣- ١٥٤)

٣٣-نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن، .. وهذه الحوادث ليست ممتنعة، **فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها**، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجوبها، ووجودها ينفي امتناعها. وهذا **دليل قاطع واضح بيّن على ثبوت الممكنات**. (١/ ١٥٤)

٣٤-إن العلم بأن المحدَث لا بد له من مُحدِثٍ أبين من العلم بأن الممكن لا بد له من واجبٍ، فتكون **تلك** الطريق أبين وأقصر، **وهذه** الطريق أخفى وأطول؛ حيث يستدل بالحدوث على الإمكان، ثم بالإمكان على الواجب. (١/ ١٥٤)

٣٥-من استدل على الجلي بالخفي فإنه وإن تكلم بحق؛ فلم يسلك طريق الاستدلال؛ فإنَّ **كل مستلزمٍ للشيء يصلح أن يكون دليلًا عليه**؛ إذ **يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم، والدليل ملزومٌ للمدلول عليه**، وهذا **من شأن الدليل**؛ فإنه يلزم من **ثبوته ثبوت المدلول عليه**، ولهذا **يجب طرد الدليل، ولا يجب عكسه**، لكن **إذا كان**

اللازم المدلول عليه أظهر من الملزوم -الذي هو الدليل- كان الاستدلال بالملزوم على اللازم خطأً في البيان والدلالة. (١/ ١٥٦)

٣٦-إن الظهور والخفاء من الأمور النِّسبيَّة، وربما ظهر لبعض الناس -وللإنسان الواحد- في بعض الأقوال ما يخفى على آخرين، وعلى الإنسان نفسه في حالٍ أخرى. (١/ ١٥٧)

٣٧-**قد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر وتعتمد عليه ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة**، بل قد تعرض عن تلك الأمور الظاهرة أو تقدح فيها ..، وإن كانت بعض الأمور الخفية التي اجتهدت في معرفته لا تفعل به ذلك؛ فحينئذٍ: ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفيَّة والأدلة الطَّويلة في مواضع، فلا تكون عديمة الفائدة.

وقد بسط الكلام على طرق الناس في **العلم بإثبات الصانع تعالى**، وبيان أنه **فطريٌّ ضروريٌّ** -وإن كان يحصل لبعض الناس من الشُّبه ما يحوجه إلى الطرق النظرية-. (١/ ١٥٧)

٣٨-افتقار الشيء إلى بعضه أشدُّ من افتقاره إلى نفسه، **بمعنى:** أنه إذا لم يستغن بنفسه؛ فألا يستغني ببعض نفسه أولى. (١/ ١٦٦)

٣٩-**ما من حقٍّ ودليلٍ إلا ويمكن أن تَرِد عليه شُبَهٌ سوفسطائية**؛ فإن **السفسطة: إما** خيالٌ فاسدٌ، **وإما** معاندةٌ للحق، وكلاهما لا ضابط له؛ بل هو بحسب ما يخطر للنفوس من الخيالات الفاسدة والمعاندات الجاحدة. (١/ ١٦٧)

٤٠-**اسم الغير فيه اصطلاحان**: **أحدهما**: أن حدّ الغيرَين: "ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر"، **والآخر**: أن الغيرَين: "ما جاز مفارقة أحدهما للآخر بوجودٍ أو مكانٍ أو زمانٍ"، ../ **والأول**: اصطلاح المعتزلة والكرامية، **والثاني**: اصطلاح طوائف من الكلابية والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء -أصحاب الأئمة الأربعة-. **وأما الأئمة** كأحمد بن حنبل وغيره؛ فإن **لفظ الغير عندهم يحتمل هذا وهذا**؛ ولهذا كان **السلف لا يطلقون القول بأن صفات الله: "غيره"، ولا أنها: "ليست غيره"**؛ فلا يقولون: "كلام الله غير الله" ولا يقولون: "ليس غير الله"؛ **بل يستفسرون القائل عن مراده**، فقد يريد الأول، وقد يريد الثاني، **وهذه طريقة حذّاق النُّظار**. (١/ ١٧٣-١٧٤)

٤١-**معلوم أن الشيئين المتلازمين في الوجود لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر**؛ بل إن كانا ممكنَيْن؛ جاز أن يكونا معلولي علة واحدةٍ أوجبتهما، من غير أن يفتقر أحدهما إلى الآخر، فإنَّ افتقار الشيء إلى غيره إنما يكون إذا كان ذلك الغير مؤثِّرًا في وجوده كتأثير العلة. فأما المتلازمان اللذان يكون وجود أحدهما مستلزمًا لوجود الآخر معه؛ فإنه **وإن قيل**: "إن وجوده شرطٌ لوجوده"؛ لكن لا يلزم أن يكون مفتقرًا إليه بحيث يكون علة له. (١/ ١٧٥)

٤٢-**أصل الاشتباه في هذا المقام -الذي ضل فيه طوائف من النظار-: أن مسمى "واجب الوجود" فيه إجمالٌ واشتراكٌ**، كما في لفظ "القديم" عند المعتزلة -نفاة الصفات-؛ **فإن الأمر المعلوم أن الله قديمٌ، فالقديم هو الله الذي لا إله إلا هو**،

فجعلت المعتزلة "القديم" هو الذات المجردة عن الصفات، **وقالوا**: إذا أثبتم الصفات فقد قلتم بتعدد القدماء. **ولفظ تعدد القدماء مجملٌ**: **فإن أريد به**: تعدُّدُ الآلهة والخالقين والأرباب؛ فهذا باطلٌ؛ فإن صفات الله ليست آلهةً ولا خالقةً ولا أربابًا.

وإن أريد بـ"القدماء": تعدد صفاتٍ قديمةٍ لذاتٍ قديمةٍ؛ ففي هذا مصادرةٌ على المطلوب، **فلبَّسوا على المسلمين بقولهم: "إن إثبات الصفات يقتضي تعدد القدماء"**. (١/ ١٨٣)

٤٣- تعارض الأدلة التي يظن صاحبها أنها أدلة عقلية يوجب الحيرة والشك والتوقف؛ ولهذا صرح طائفةٌ من هؤلاء بالتوقف والحيرة في مسائل الصفات، وهذا شأن الرازي والآمدي وغيرهما في مسائل لهم، وهو منتهى نظر أهل النظر والكلام المذموم في الشرع؛ فإنه ينتهي بهم الأمر إلى الحيرة والشك، كما قال ابن عقيل وغيره من العلماء: "آخر المتكلمين الخارجين عن الشرع هو الشك، وآخر الصوفية الخارجين عن الشرع هو الشطح./ وهو كما قالوا؛ فإن **من تدبر كلام كثيرٍ منهم -الثابت عنهم- ، وجد منتهى أمرهم الشك والتوقف**. (١/ ١٩٢-١٩٣)

٤٤- كان النفاة يلزمهم الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين،/ ويلزمهم من السفسطة وجحد الضروريات؛ ما قد بسط في موضعه. (١/ ١٩٨- ١٩٩)

٤٥- **لا ريب أنه يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما علةٌ للآخر، وهذه القضية ضروريةٌ متفقٌ عليها بين العقلاء**، وهي مع تصوّر طرفيها بديهيَّةٌ، وإن كان بعضهم يستدل عليها.. **ولهذا كان "الدور القَبْليُّ" محالًا**. (١/ ١٩٩)

٤٦- **لا يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما شرطٌ في الآخر**؛ لأن ذلك إنما يستلزم أن يكون كلٌّ منهما مع الآخر، وليس ذلك بممتنع؛ **ولهذا قيل: " الدور المَعِيُّ" ليس بمحال.**

والمركب غايته: **أن يكون** كلٌّ من أجزائه مشروطا بالجزء الآخر، **وأن يكون** هو مشروطا بأجزائه؛ لا يقتضي التركيبُ: **وجودَ جزء** قبل جزء، **ولا وجود جزء** منه قبل سائر أجزائه. (١/ ٢٠٠)

٤٧- **مما ينبغي أن يُعلم: أن كثيرًا من متأخري النظار اضطربوا في معرفة التوحيد وأدلته العقلية**؛ حتى ظن منهم طائفةٌ أنه لا يقوم عليه دليلٌ عقليٌ. (١/ ٢٠٩)

٤٨- **"العلم الأعلى" هو العلم بالله نفسه، الذي هو في نفسه أعلى الموجودات، والعلم به أعلى العلوم، وإرادة وجهه أعلى الإرادات، وذكره أعلى الأذكار، واسمه أعلى الأسماء**؛ قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى]؛ **فإنه سبحانه هو في نفسه غنيٌّ عن كل ما سواه، وكل ما سواه مفتقرٌ إليه، وهو ربُّ كل ما سواه ومبدعُه؛ فوجود كل ما سواه مفتقر إلى وجوده، ووجوده غنيٌّ عن وجود كل ما سواه.** (١/ ٢١٣)

٤٩- **سبحانه هو خلق الأعيان الموجودة، وعلّم العلم؛ فوجوده أصل كل وجودٍ، وعلمه أصل كل علمٍ.** (١/ ٢١٤)

٥٠- **العلم به أعلى العلوم، وغاية العلوم، ومنتهى العلوم، وتحقيق العلوم، وأصل العلوم.**

.. **فالعلم به مع كونه أعلى وأكمل وأنفع؛ فإن الحاجة إليه ضرورية، وإنه لا**

صلاح للعبد إلا به، ولا سعادة بدونه، فهو أصلٌ لتحقيق تلك العلوم التي به تستحقُّ أن تكون علومًا. (١/ ٢١٥)

٥١-**من المعلوم لكل من عرف ما جاءت به الرسل:** أن التوحيد الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه، لم يتضمن نفيَ صفات الله، بل الكتب الإلهية مملوءةٌ بإثبات صفات الله تعالى. وكذلك العقل الصريح هو موافقٌ لما جاءت به الكتب الإلهية من إثبات صفات الكمال لله تعالى. (١/ ٢١٧)

٥٢-من غلب عليه التعطيل من الجهمية لا يعبد شيئًا، ومن عبد منهم شيئًا صار إلى الحلول؛ ولهذا قيل: **"متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شيء"**. وينضم إلى هذا أنَّ الإنسان كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: الحَارِثُ وَهَمَّامٌ»[1]؛ **فكل إنسانٍ حارثٌ**: أي كاسبٌ عاملٌ، وهو هَمَّامٌ: كثيرُ الهَمِّ، الذي هو مبدأ الإرادة، وهو -كما **يقال**-: **متحركٌ بالإرادة؛ فكلُّ إنسانٍ لا بُدَّ له من العمل بإرادته، ولا بد للإرادة من مرادٍ. والشَّيءُ : إما** أن يُراد لنفسه، **وإما** أن يُراد لغيره. وما أريد لغيره؛ فذلك الغير: **إما** أن يكون مرادًا لنفسه، **وإما** أن يكون مرادًا لغيره./ **والتسلسل في العلل ممتنعٌ بالضرورة واتفاق العقلاء،** سواءٌ كانت العلة فاعليةً أو غائيَّةً (١/ ٢٢٠- ٢٢١)

٥٣-**لا يصلح أن يكون غيرُ الله مرادًا مقصودًا لنفسه، كما لا يمكن أن يكون غيره موجودًا بنفسه،** بل وحدانيته واجبةٌ له **في كونه**: ربًّا خالقًا، **وفي كونه**: إلهًا معبودًا.

---

(١) أخرجه أحمد من حديث أبي وهب الجشمي.

فمن لم يكن الله معبودَه الذي هو غايةُ مراده؛ فلا بدَّ أن يَعْبُد ما سواه، فيكون ذلك مراده؛ وحينئذٍ: فيكون **فاسد** الإرادة، **فاسد** العمل، يضره ذلك ولا ينفعه، وهذا مما يبين بعض معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. **والمعبود المراد المحبوب لا يكون إلا موجودًا**؛ فإن المعدوم لا يُراد لذاته. وما كان مَنْفِيَّ الصّفات لم يكن إلا معدومًا؛ فإنَّ إثبات ذاتٍ بلا صفاتٍ، أو وجودٍ مطلق لا يتعيَّن، إنَّما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان. **فمن لم يثبت لله الصّفاتِ؛ لم يحقق عبادته له**؛ فلهذا وغيره **كان الشرك بعبادة غير الله واقعًا في نفاة الصفات**. (١/ ٢٢١)

٥٤-**توحيد الربوبية**؛ كالإقرار بأن الله تعالى خالق كلِّ شيءٍ، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال. وهذا التوحيد حقٌّ لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثيرٍ من أهل النظر والكلام، وطائفةٍ من الصوفية. وهذا التوحيد **لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفةٌ من بني آدم، ولم يُعرف عن أحد من الطوائف أنَّه قال : "إنَّ العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال"**؛ **فإنَّ** الثنوية من المجوس، والمانويّة، **القائلين بالأصلين**: النُّور والظلمة، **وأنَّ** العالم صدر عنهما متفقون على أنَّ النُّور خير من الظُّلْمَة، -وهو الإله المحمود عندهم-، **وأنَّ** الظُّلمة شرِّيرَةٌ مذمومةٌ. وهم متنازعون في الظُّلْمَة: هل هي قديمةٌ أو محدثةٌ؟ فلم يثبتوا ربين متماثلين. **وأمَّا النصارى** القائلون بالتثليث؛ فإنَّهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أربابٍ ينفصل بعضهم عن بعضٍ، بل هم **متفقون**

على أن صانع العالم واحدٌ؛ ويقولون: باسم الآب والابن وروح القدس؛ إله واحد. (١/ ٢٢٢)

٥٥-أصل ضلالهم: أنَّهم فرَّقوا بين المتماثلين في صفات الله تعالى وصفات رسوله، فلا يمكنهم إثبات خصيصة للمسيح يكون بها أفضل من إبراهيم وموسى، بل كل ما يدعونه في المسيح: **إن كان** ممكنًا؛ فهو ممكنٌ لإبراهيم وموسى، **وإن كان** ممتنعًا؛ فهو ممتنعٌ في المسيح وغيره.. **والمقصود هنا**: أنه **ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين**؛ مع أن كثيرًا من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، **ومنهم** من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يُتَلَقَّى من السمع، **ومنهم** من يطعن في طرق غيره، ويذكر طريقةً تكون أضعف مما زَيَّفَه -كالآمدي ونحوه-. والمشهور عند النظار: إثبات هذا بدليل التمانع، وهو دليلٌ صحيحٌ في نفسه، لكن من المتأخرين من لم يفهم وجه تقريره -كالآمدي وغيره- فزيفوه./ وذلك أن وجه تقريره المشهور: أنه لو كان للعالم صانعان متكافئان، فعند اختلافهما -مثل **أن يريد** أحدهما تحريك جسم **ويريد** الآخر تسكينه، **أو يريد** أحدهما إحياءه **ويريد** الآخر إماتته-: **إما** أن يحصل مرادهما. **أو** مراد أحدهما. **أو** لا يحصل مراد واحد منهما. **والأول** ممتنعٌ؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين. **والثالث** ممتنعٌ؛ لأنه **يلزم** خُلو الجسم عن الحركة والسكون -وهو ممتنع-، **ويلزم** -أيضًا- عجز كل منهما -والعاجز لا يكون إلهًا-، **ولأن** المانع من فعل أحدهما هو فعل الآخر، فلو امتنع مرادهما؛ لزم كون كلٍّ منهما مانعًا للآخر وممنوعًا للآخر، وذلك يستلزم كون كلٍّ منهما قادرًا غير

قادرٍ؛ لأن كونه مانعًا يقتضي القدرة، وكونه ممنوعًا يقتضي العجز، وذلك تناقضٌ. **وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر**؛ كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزٌ لا يصلح للإلهية. (١/ ٢٢٦- ٢٢٧)

٥٦- كثير من أهل النظر يزعمون أن دليل «التمانع» هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرَّروه؛ هو توحيد الإلهية الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرسل. وليس الأمر كذلك؛ بل **التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب؛ هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية**، وهو عبادة الله وحده لا شريك له. فإنَّ المشركين من العرب كانوا يُقرون بتوحيد الربوبية، وأنَّ الله -خالق السماوات والأرض- واحدٌ. (١/ ٢٢٩)

٥٧- لو أقر الرجل **بتوحيد الربوبية** الذي يقرره هؤلاء النظار، .. وهو مع ذلك لم يعبد الله وحده، ويبرأ من عبادة ما سواه كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين. **والقرآن مملوءٌ من تقرير هذا التوحيد، وبيانه، وضرب الأمثال له**؛ **ومن ذلك**: أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق غير الله، **وأن ذلك مستلزمٌ ألا يُعبد إلَّا الله؛ فيجعل الأول دليلًا على الثاني**، إذ كانوا يسلِّمون الأول، وينازعون في الثاني؛ فبين لهم سبحانه أنه إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وهو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك؛ فلماذا تعبدون غيره وتجعلون معه آلهةً أخرى؟! كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٥٩﴾ إلى قوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ

لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [النمل]، يقول تعالى: «أإله مع الله فَعَلَ هذا؟»؛ فهذا استفهام/ إنكارٍ يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج بذلك عليهم. وليس المعنى أنه استفهامٌ: هل مع الله إلهٌ؟ كما يظنه بعضُهم، فإنَّ هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام. (١/ ٢٣٥- ٢٣٦)

٥٨- إذا كان توحيد الربوبية -الذي يجعله هؤلاء النظار ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد- داخلًا في التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أنَّ دلائله متعددةٌ؛ كدلائل إثبات/ الصانع، ودلائل صدق الرسول؛ **فإنَّ العلم كلما كان الناس إليه أحوج؛ كانت أدلته أظهر وأكثر رحمةً من الله لخلقه**. والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كلِّ مثلٍ -وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية-، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، -وما بعد الحق إلَّا الضَّلال-. **وما كان من المقدمات معلومًا ضروريًا متفقًا عليها**؛ استدل بها ولم يُحتج أن يُستدل عليها، **والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف في الكلام؛ للعلم بها وهي طريقة القرآن.** (١/ ٢٣٦- ٢٣٧)

٥٩- إنما يشتبه على بعض الناس لعدم التصور التَّامُ المستلزم للعلم الضروري وقد يكون بعض النظار يترك تقرير بعض المقدمات لأسباب أخر. (١/٢٤٤)

٦٠- إن الخالق لا بدّ: **أن يكون** قادرًا. **وأن يكون** كونه قادرًا من لوازمه؛ لا يفتقر في ذلك إلى غيره. والعلم بأن الفاعل لا بُدَّ وأن يكون قادرًا؛ هو من العلوم الضرورية البينة

بنفسها بعد التصور الصحيح؛ لكونه فاعلًا، ولهذا كان **وصفُ الرَّبِّ تعالى بكونه قادرًا هو مما نطقت به جميع الكتب، وقال به جماهير العقلاء من المسلمين وأهل الكتاب والمشركين.** (١/ ٢٥٤)

٦١- **ثبت أنَّ الوحدانية والقهر متلازمان،** كما قال تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم]، **وأن قول: الله أكبر، ملازم لقول: لا إله إلا الله.** ولهذا قال النَّبِيُّ ﷺ لعَدِي بن حاتم: «يا عَدِيُّ، مَا يُفِرُّكَ ؟ أَيُفِرُّك أن يقال: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلهٍ غَيْرِ اللَّهِ؟! يَا عَدِيُّ، أَيُفِرُّكَ أَنْ يُقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَهَلْ تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرُ مِنَ اللهِ؟!». رواه أحمد، والترمذي وصححه. (١/ ٢٥٩)

٦٢- كلمات الأذان مؤلَّفةٌ من الشَّهادتين والتكبير، لا يخرج عن ذلك إلا دعوة الخلق بالحيعلتين. ولما كان الخلق هو الدَّال على قدرة الرَّبِّ وغير ذلك من صفاته؛ كان أول ما أنزل من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾ [العلق] فعَمَّ الخلق وخَصَّ الإنسان، ثُمَّ ذكر **التعليم والهداية التي هي كمال المخلوق،** كما قال موسى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [طه]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلى]. وهذا مما يُستقرأ في الموجودات؛ فلا يكون اثنان يشتركان في أمر إلا وفوقهما ثالث يطيعانه أو يكون أحدهما مطيعًا للآخر، يمتنع أن يكونا متكافئين وليس فوقهما غيرهما. (١/ ٢٦٠)

٦٣- **الله سبحانه وتعالى ينبغي ألا يُستعمل في حق ذاته وصفاته وأفعاله قياس التمثيل** الذي يستوي أفراده؛ فإنَّه سبحانه وتعالى لا مِثْلَ له، **ولا القياس الشمولي الكلي** الذي يستوي أفراده؛ فإنَّه لا يساويه شيء من الأشياء في أمر من الأمور. **بل إنَّما يُستعمل قياس الأولى**؛ مثل أن يُبَيَّن أنَّ **ما اتصف به غيره من صفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه؛ فهو أحق به، وما نفي عن غيره من صفات النقص ؛ فهو أحق بتنزيهه**. (١/ ٢٩٠)

٦٤- قال حرب بن إسماعيل الكِرماني: .."**وهو سبحانه بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه مكانٌ، ولله عرشٌ، وللعرش حَمَلَةٌ يَحْمِلونه، وله حَدٌّ، والله أعلم بحدِّه، والله تعالى على عرشه -عَزَّ ذِكْرُه، وتعالى جده، ولا إله غيره-. والله تعالى سميعٌ لا يشك، بصيرٌ لا يرتاب، عليمٌ لا يجهل، جوادٌ لا يبخل، حليمٌ لا يَعْجَل، حفيظٌ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيبٌ لا يغفل، يتكلم ويتحرَّك، ويسمع ويبصر وينظر، ويقبض ويبسط، ويفرح ويحب، ويكره ويبغض، ويسخط ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع، ينزل كل ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا كيف شاء، متكلمًا عالمًا، تبارك الله أحسن الخالقين**". (١/ ٣١٤)

٦٥- قال الخلال: "وأنا محمد بن علي بن بحرٍ أن يعقوب بن بُخْتَان حدثهم: أنَّ أبا عبد الله **سُئل** عَمَّنْ زَعَمَ أَنَّ الله لم يتكلم بصوت؟ **قال**: بلى، تكلم بصوتٍ؛ وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها؛ لكلِّ حديثٍ وجهٌ، يريدون أن يموِّهوا على النَّاسِ! **مَن زعم أنَّ الله لم يُكَلِّم موسى فهو كافرٌ**"./ قال: وأخبرنا المرُّوذِيُّ: سمعت أبا عبد الله،

وقيل له: إن عبد الوهاب قد تكلم؛ وقال: "من زعم أنَّ الله كلَّم موسى بلا صوتٍ فهو جهميٌّ عدو الله وعدو الإسلام"؛ فتبسم أبو عبد الله، **وقال**: "ما أحسن ما قال! عافاه الله". (١/ ٣١٥- ٣١٦)

٦٦- بيّن الإمام أحمد وغيره من السلف: **أَنَّ الصَّوت الذي تَكَلَّمَ الله تعالى به ليس هو الصوت المسموع من العباد**. **وسئل أحمد** عن قوله ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بِالقُرآنِ»[1]، **قال**:/ هو الرَّجُلُ يرفع صوته به؛ هذا معناه. **وقال**: في قوله: «زينوا القُرآنَ بِأَصْوَاتِكُم»[2]: يُحسّنه بصوته. وقال البخاري في كتاب "خلق الأفعال": ويُذكر عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُنادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَن بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ»، وليس هذا لغير الله. قال البخاري: "وفي هذا دليلٌ على أن **صوت الله لا يُشبه أصوات الخلق**؛ لأنَّ صوت الله يُسمع من بُعْدٍ، كما يُسمع مِنْ قُرْبٍ، وَأَنَّ الملائكة يُصْعَقُون من صوته؛ فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فليس لصفة الله نِدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته في المخلوقين". ثُمَّ روى بإسناده حديث عبد الله بن أُنيس: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «يَحْشُرُ الله العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المِلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ مَظْلَمَةً» (١/ ٣١٦- ٣١٧)

---

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه أحمد من حديث البراء من عازب.

٦٧-**قال** البخاري: "ولقد بيّن **نُعَيْم بن حَمَّادٍ** أَنَّ كلام الرَّبِّ ليس بِخَلْق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، **فمن كان له فعلٌ؛ فهو حيٌّ، ومن لم يكن له فعلٌ؛ فهو ميتٌ، وأن أفعال العباد مخلوقةٌ**. فضيّق عليه حتى مضى لسبيله، وتوجّع أهل العلم لما نزل به". **قال البخاري: "وفي اتفاق المسلمين دليلٌ على أنَّ نُعَيْمًا وَمَن نحا نحوه ليس بمارقٍ ولا مبتدعٍ**"./ قال أبو عبد الله ابن حامد: .. "ولا خلاف عن أبي عبد الله -يعني: أحمد بن حنبل- أنَّ الله لم يزل مُتَكَلِّمًا قبل أن يَخْلُق الخَلْقَ، وقبل كل الكائنات، وأن الله كان فيما لم يزل مُتَكَلِّمًا كيف شاء وكما شاء؛ إذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله". (١/ ٣١٩- ٣٢٠)

٦٨-أحمد أخبر بدوام كلامه سبحانه، ولم يُخبر بدوام تكلّمه بالقرآن. (١/ ٣٢٢)

٦٩-**وهو منزّه عن الخرس باتفاق الأمة**. (١/ ٣٢٥)

٧٠-**قال** الإمام عثمان بن سعيد **الدارمي**:/.. "الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأنَّ أمارة ما بين الحي والميت التحرك؛ **كلُّ حيٍّ متحركٌ لا محالة، وكل ميتٍ غير متحركٍ لا محالة**". (١/ ٣٣٠- ٣٣١)

٧١-من المعلوم أن: **كل كمالٍ ثبت للمخلوق فهو من الخالق، والمعطي لغيره الكمال أحق بالكمال في الصرائح العقول**. (١/٤٤٤)

٧٢-**بطلان المدلول يستلزم بطلان الدليل**.. وهذا بخلاف **بطلان الدليل؛ فإنه لا يستلزم فساد المدلول؛ فإنَّ الدليل يجب طرده، ولا يجب عكسه؛ والدَّليل مستلزمٌ**

المدلول، وليس المدلول مستلزمًا للدليل؛ إلا أن يكون التلازم من الطرفين: كصفات الله تعالى بعضها مع بعض، وكصفاته مع ذاته؛ **فعلمه وقدرته متلازمان**، وكلاهما ملازمٌ لذاته، فيلزم من ثبوت شيءٍ من ذلك ثبوت الثاني. (١/ ٤٤٦)

٧٣-ما كان بدعةً في الشرع أو باطلًا في العقل؛ لم يصلح أن يكون من فروع الدين؛ فضلًا عن أن يكون من أصوله؛ فضلًا عن أن يقف تصديقُ الرَّسول عليه؛ فكيف إذا كان بدعةً، وباطلًا شرعًا وعقلًا؟! وليس العلم بإثبات الصانع سبحانه مفتقرًا إلى شيءٍ من الطرق المبتدعة وإن كانت صحيحةً؛ فكيف إذا كانت باطلةً؟! لكن الرجل إذا استدل على الحقِّ بدليلٍ صحيحٍ؛ لم يكن هذا مذمومًا مطلقًا. (١/ ٤٤٨)

٧٤-لأجل هذا الأصل الذي بنوا عليه دينهم؛ امتحنوا أئمة الدين وعلماء المسلمين المحنة المشهورة التي دعوا النَّاس فيها إلى نفي الصفات، وإنكار الرؤية، والقول بخلق القرآن وغير ذلك، حتَّى ثبَّت الله إمام السُّنَّة الصابر على المحنة أبا عبد الله أحمد بن حنبل، وأقام على السُّنَّة -أيضًا- سائر أئمة السنة والحديث والفقه وإن كان بعضهم وافقهم ظاهرًا، واعترف بأنه إنَّما وافقهم محنةً، لما تهدَّدوا الناس بالقتل، وحبسوا بعضهم، وقتلوا بعضهم، وأمروا ألَّا تُقبل شهادة شاهدٍ حتَّى يُمتحن فيوافقهم على قول الجهمية، ولا يُولَّى قاضٍ ولا إمام مسجدٍ حتى يوافقهم، ولا يُجرَى رِزْقٌ من بيت المال إلا على من يوافقهم، ولا يُفتك أسيرٌ من أيدي الكفار حتى يوافقهم. وأقامت هذه المحنة بضع عشرة سنة، ثُمَّ جلاها الله تعالى بما أعطاه لأئمة الدين من الصبر واليقين؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ

﴿٢٤﴾ [المائدة]. وإمام الأمة في ذلك الزمان كان **أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ولهذا شبَّهه العلماء بالخلفاء الراشدين، وسموه: "الصِّدِّيق الثاني"**؛ قال المزني: "أحمد بن حنبل: الصديق يوم الردة، وعمر يوم السقيفة، وعثمان يوم الدار، وعلي يوم الخوارج".

إلى غير ذلك مما قد جمعه العلماء من أخباره وأخبار غيره. (١/ ٤٥٢- ٤٥٣)

٧٥-ابنُ كُلاب أوَّلُ مَن ظهر عنه في الإسلام أنه قال: **"هو قديم"، ولم يقل هذا أحدٌ من سلف الأمة والأئمة**؛ وإنما كانوا **يقولون:** "القرآن كلام الله، غير مخلوق" **ويقولون أيضًا:** "منه بدأ، وإليه يعود"./ ويريدون **بقولهم:** "منه بدأ"، أي: هو الذي تكلم به، ولم يبدأ من غيره. (١/ ٤٥٣- ٤٥٤)

٧٦-ابنُ كُلاب كان مُسلمًا باطنًا وظاهرًا، رجلًا فاضلًا، جليل القدر، وقد رد على أهل البدع الكبار من الجهمية والمعتزلة والرافضة ردًّا كثيرًا، أحسن فيه وأصاب في أكثر ما قاله، وغلط في بعض ذلك. وكذلك **الأشعري** بعده كان مسلمًا باطنًا وظاهرًا، **أظهر من الرد على أهل البدع وتناقضهم أكثر مما أظهر ابن كُلاب**، وإن كان **ابن كلاب أعلمُ بالسنة وأتبعُ لها من الأشعري**؛ فالأشعري صنف في أبواب الرد على المعتزلة والجهمية والرافضة والفلاسفة أكثر منه، وأظهر من فساد أقوال هؤلاء أكثر مما أظهر ابن كلابٍ. ولهذا صار قول الطائفة منسوبًا إليه، وإن كان في الأصل إنَّما هو قول ابن كلابٍ، وكثيرٌ من الناس لا يعرفون ابن كُلابٍ؛ بل إنما **يعرفون الأشعري؛ لشهرته، وشهرة رده على أهل البدع، وكثرة من ينتسب إليه من الفضلاء، وإن كان ظهور انتسابه إلى أحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث أعظم من ابن كلاب**./ ولكن

خفي عليه من فساد أصل الجهمية ما خفي على غيره -مثل ابن كلابٍ وغيره-؛ فالتزم ذلك الأصل الفاسد، وأراد أن يجمع بينه وبين المقالات الظاهرة عن أهل السُّنَّة. فهو وإن كان في قوله خطأٌ وتناقضٌ؛ ففي قوله من الصواب الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول أكثر مما في قول هؤلاء الطوائف -كالجهمية والقدرية والرافضة والفلاسفة-؛ ولهذا **يُلَقَّب بإمام السنَّة في البلاد والأماكن التي لا يُعرف فيها إلا قوله وقول هؤلاء**. فمن خرج عن قوله من الناظرين في العقليات المسماة بـ«أصول الدين»؛ خرج إلى قول معتزليٍّ أو فيلسوفٍ. وقوله أقرب إلى السُّنَّة من قول هؤلاء؛ فهو إمامُ السُّنَّة بهذا الاعتبار، وإن كان في قوله من المخالفة للسنة ما يعرفه غير هؤلاء. (١/ ٤٦٤- ٤٦٥)

٧٧- المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم. (١/٤٧٧)

٧٨-من المخلوقات ما هو عالمٌ، والعلم صفة كمالٍ، ويمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق؛ إذ كل كمالٍ فيه فهو منه؛ فيجب أن يكون الخالق عالمًا. (١/٤٧٧)

٧٩-**صفة الحي تُسمى "قدرة"، وإذا كانت أكمل من غيرها سميت "قوة"**؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةًۖ﴾ [فصلت: ١٥]. (٢/٤٨١)

٨٠-**الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة، وكان عليه سلف الأمة وأئمتها: أن الله يخلق الأشياء بالأسباب**؛ فالقوى التي جعلها الله في الحيوان والجماد هي من الأسباب التي

يُحدِث بها الحوادث.. **ومذهب السلف والأئمة أنَّ الله خالق كلِّ شيءٍ بمشيئته وقدرته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن،** فقدرته ومشيئته تستلزم وجود المقدور.

ولفظ "الاختيار" في القرآن والسُّنَّة وكلام السلف يتضمن تفضيل "المختار" على غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝٣١ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٢﴾ [الدخان]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ﴾ [القصص: ٦٨]، ثُمَّ قال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨]، فذكر الاختيار بعد المشيئة، وقال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. **وقد صار لفظ "الاختيار" يُعبَّر به عن "الإرادة".** (٢/ ٤٨٣)

٨١- **من المعلوم بصريح العقل أنَّ من يَخْلُقُ أكمل ممَّن لا يَخْلُقُ؛** ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ [النحل]، فاستفهم سبحانه استفهام إنكار، وهو يتضمن الإنكار على من سوّى بين من يَخْلُقُ ومن لا يَخْلُقُ، وذلك يدلُّ على أن **تفضيل من يَخْلُق على من لا يَخْلُق أمرٌ فِطْرِيٌّ ضروري؛ كتفضيل مَن يَعْلَمُ على مَن لا يَعْلَم؛** كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩]. (٢/ ٤٩٧)

٨٢- **فَرْق**: **بين** ما يريد هو أن يخلقه لما يحصل به من الحكمة التي يحبها؛ فهذا يفعله سبحانه ولا بُدَّ من وجوده؛ فإنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. **وبين** ما يريد من العباد أن يفعلوه، ويحبه إذا فعلوه، ويأمرهم به من غير مشيئة منه أن يخلقه؛ فإنَّ

المشيئة **متعلقة** بفعله، والأمر **متعلق** بفعل عبده المأمور. **والإرادة منه**: **تارةً** تكون بمعنى المشيئة، **وتارة** تكون بمعنى المحبة. **فَفَرْقٌ**: **بَيْنَ** ما يريد أن يَخْلُقه، **وبَيْنَ** ما أمر به ولكن هو لا يريد أن يَخْلُقه؛ فَإِنَّ **الفَرْقَ بين** ما يريد الفاعل أن يفعله، **وبين** ما يريد من المأمور أن يفعله فَرْقٌ واضح./ وهو سبحانه له الخلق والأمر، فلما أمر عباده بالإيمان به وطاعته وطاعة رسله: أراد مع ذلك أن يُعِين طائفةً على ذلك؛ فيخلق أفعالهم، ويجعلهم مطيعين له؛ فصار مريدًا للإيمان منهم خلقًا وأمرًا، وهو سبحانه الذي جعلهم مسلمين. (٢/ ٥٠٤- ٥٠٥)

٨٣-**عدم علم الناس بما له سبحانه من الحكمة في خلقه وأمره؛ لا يستلزم عدم ثبوتها في نفس الأمر؛ فإنَّ عدم العلم ليس علما بالعدم**. **ومن المعلوم**: **أن أكثر الناس لا يعرفون ما لصناعهم وعلمائهم** وأمرائهم وشيوخهم ومصنفي الكتب **من الحكمة**، وإذا اعترضوا عليهم؛ ضُرِبَ لهم المثل المذكور في كتاب كليلة ودمنة في القرد والنشار، فكيف بحكمة أحكم الحاكمين، ورب العالمين؟! (٢/ ٥٠٧)

٨٤-**لم يكن الشَّرُّ مضافًا إلى الله تعالى في القرآن مع كونه شرا**، ولا يذكر إلا على أحد **وجوه ثلاثة**: **إما** أن يدخل في العموم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، **أو** يُذكر مضافًا إلى السبب؛ كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق]، **أو** يُحذف فاعله؛ كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن]، **ومنه** قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]، فذكر النعمة مضافة إليه، وأخبر أنهم هم الضَّالُّون، وحذف

فاعل الغضب. **ولما كان لله تعالى الأسماء الحسنى؛ كانت أسماؤه متضمنة لحكمته ورحمته وعدله، ولم يكن له سبحانه اسم يُذكر وحده يتضمن "الشَّر"**؛ قال تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٩٨﴾﴾ [المائدة]، .. فوصف نفسه سبحانه بأنه هو الغفور الرحيم، وأخبر أنَّ عذابه شديد.. **فجعل ما هو شرٌّ لبعض العباد هو من أفعاله، لم يجعله من أسمائه**؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر]؛ ولم يقل: وإِنِّي أنا المعاقب المعذب. وجاء في القرآن العزيز معنى الانتقام في قوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [السجدة]،.. ولم يقل: إِنِّي أنا المنتقم. **ولم يثبت عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه عدَّ المنتقم من أسمائه الحسنى.** (٢/ ٥١٢– ٥١٣)

٨٥–**لم يجئ في أسمائه ذكر الضَّار والمانع والمذلّ إلا مقرونا**؛ **فيقال:** "الضار النافع"، "المعطي المانع"، "المعز المذل"؛ **فإنَّ الجمع بينهما يبين عموم القدرة والخلق.** (٢/ ٥١٤)

٨٦–**كان مبنى الشريعة على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ والشارع يرجح خير الخيرين في الحصول، وشر الشَّرين في الدفع: وقد يلتزم** تفويت خير قليل لتحصيل خير كثير، **أو** دفع شر دفعه أنفع من ذلك الخير القليل. **أو يلتزم** تحصيل شرٍّ قليلٍ لتفويت شرٍّ كثيرٍ، **أو** لتحصيل خير هو أنفع من دفع ذلك الشر القليل. وإذا كان هذا موجودًا في **أحكامه الأمريَّة**؛ فكذلك هو في **أحكامه الخلقيّة**، وهو سبحانه له الخلق والأمر. (٢/ ٥١٦)

٨٧-معلوم **أنَّ الصفات نوعان**: إثبات، ونفي. **فصفات الإثبات**: كالحياة والعلم والقدرة، **والنفي**: تنزيه الرب تعالى عن الشركاء والأولاد وسائر النقائص. **وطريقة القرآن في ذلك**: **إثبات صفات الكمال الله تعالى على وجه التفصيل، مع تنزيهه عن التمثيل**. **والتنزيه يجمعه نوعان**: **أحدهما**: أنه منزّه عن النقائص مطلقا؛ ونفس **ثبوت الكمال له ينافي النقص**. **الثاني**: أنَّه منزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات الكمال. **ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل؛ إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل**./ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ وهذا **إبطال للتمثيل**، ثُمَّ قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ وهذا **إبطال للتعطيل**. (٢/ ٥١٨- ٥١٩)

٨٨-**لم يصف الرَّبُّ سبحانه وتعالى نفسَه بشيءٍ من النفي إلا إذا تضمن ثبوتًا**، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ يتضمن كمال حياته وقيوميّته؛ **فإن النوم أخو الموت**، ومن تأخذه السنة والنوم لا يكون قيومًا قائمًا بنفسه، مقيمًا لغيره؛ فإنَّ السنة والنوم يناقض ذلك. ثُمَّ قال تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي شفاعة أحد عنده إلا بإذنه يتضمن كمال كونه له ما في السماوات وما في الأرض، ليس له في ذلك شريك ولا ظهير؛ فإن الشافع إذا شفع عند غيره بغير إذنه فقبل شفاعته، كان شريكًا له فيما شفع فيه، وكان متصرفًا فيه؛

إذ جعله فاعلًا بعد أن لم يكن، فكان في نفي هذه الشفاعة قد بين أنه لا شريك له بوجه من الوجوه، وأنه الصمد الذي يحتاج إليه كل شيء، ولا يحتاج إلى شيء، ولا يُؤثر فيه غيره. وإذا ألهم العباد الدعاء وأجابهم، وألهمهم العمل وأثابهم فالجميع/ منه، هو الذي خلق الأسباب والمسببات، لم يكن ما سواه مؤثرًا فيه، بل هو الجاعل لبعض الأمور سببًا لبعض. ومن شفع عنده بغير إذنه الشرعي -فهو وإن كان سبحانه خالقًا لفعله- فإن شاء قبل شفاعته، وإن شاء لم يقبل؛ بخلاف من أذن له أن يشفع، كما يأذن لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة أن يشفع في الناس. (٢/ ٥٢٠- ٥٢١)

٨٩-قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهذا النفي يتضمن كمال علمه؛ فإنه سبحانه إذا كان عالمِا بما بين أيديهم وما خلفهم، وعلموا هم ما علمه بلا مشيئته كانوا نظراء له في العلم، فلمَّا قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾، وعلمه محيط بكلِّ شيءٍ بيّن أنَّه لا علم لأحد إلا ما علّمه إياه، فهو الذي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسان من علق؛ وهو الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم ؛ وهو الذي خَلَق فسوى، والذي قدر فهدى؛ وهو الذي أعطى كل شيءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هدى./ ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالۡأَرۡضَ وَلَا يَؤودُهُ حِفۡظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي: لا يَكرِثُه حفظهما، ولا يثقل عليه. وهذا بيان لكمال قدرته؛ **فإنَّ الحافظ للشَّيء قد يحفظه بكلفة ومشقَّةٍ، فإذا كان لا يكرِثُه حفظهما؛ كان ذلك بيانًا لكمال قدرته، وأنها في الغاية التي لا يلحقها نقص أصلًا**. **ونظير هذا**: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا السَّمَوَاتِ وَالۡأَرۡضَ وَمَا

بَيْنَهُمَا فِي سِتةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبِ﴾ [ق: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، وقوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ **فإنَّ الإدراك** -في القول المأثور عن ابن عباس وغيره من السلف، وهو قول أكثر العلماء- **هو الإحاطة**. **ومن قال**: هو "مجرد الرُّؤية" غَلِطَ؛ فإنَّ نفي مجرد الرؤية لا يتضمن مدحًا ولا كمالًا؛ فإنَّ المعدوم لا يُرى، وما يوصف به المعدوم لا يكون مدحًا ولا كمالًا، بخلاف ما **إذا قيل**: "لا تدركه الأبصار"؛ فإنَّه يدل على أنه يُرى ولا يُحاط به رؤيةً، كما أنَّه يُعلم ولا يحاط به علمًا، وهذا يتضمن من المدح ما يناسب ذكر الله تعالى له في سياق مدحه لنفسه سبحانه وتعالى. (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)

٩٠-مذهب سلف الأمة وأئمة السُّنَّة وجمهور المسلمين: أنَّ الله تقوم به الصفات الفعلية، وأنَّ الخلق ليس هو نفس المخلوق. ولهذا كان النَّبِيُّ ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنت كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»[1]، كما كان يقول: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ»[2]. وهذا مما استدل به أئمة السُّنَّة كأحمد بن حنبل وغيره على أن كلام الله غير مخلوقٍ، وَقَالُوا: "إِنَّهُ لَا يُستعاذ بمخلوق". (٢/ ٥٢٦)

(١) أخرجه مسلم من حديث عائشة.

(٢) أخرجه مسلم من حديث خولة بنت حكيم.

٩١-**القول في الأسماء كالقول في الصفات؛ فدعوى المدعي**: أنَّ أحدهما يستلزم التجسيم دون الآخر: تحكّم، وتفريق بين المتماثلين. **فإن** أمكن إثبات أحدهما بدون اللوازم الباطلة؛ فكذلك الآخر، **وإن** امتنع في أحدهما؛ امتنع في الآخر. **فإن قال** الجهمي المحض، والنافي الملحد: أنا أنفي الأسماء أيضًا كلها حقيقةً، وإذا أثبتها أثبتها مجازًا؛ لئلا يلزم التشبيه والتجسيم؛ فإنني لا أعرف مسمى بهذه الأسماء إلا جسمًا. **قيل له**: فيلزمك نفي الذات؛ فإنَّك أيضًا لا تعرف موجودًا قائمًا بنفسه إلا جسمًا، ولا قائمًا بغيره إلا عَرَضًا؛ وإلا فالقول في هذا كالقول في هذا. (٢/ ٥٢٧)

٩٢- لا نسلّم أن الظلم فيه أمرٌ عدميٌّ، بل هو وجوديٌّ، مثل إذا قيل هو: وضعُ الشَّيء في غير موضعه أو: هو إضرار غير مستحقٍّ؛ إنَّما هو وصفٌ له بالقول، ولا يلزم إذا احترز بقيدٍ عدميٍّ أن يكون الموصوف فيه عدم؛ بل قد يكون ذلك السلب يتضمن ثبوتًا. (٢/٥٥٣)

٩٣-**الكذب في جميع المواضع قبيح، والواجب/.. إنَّما هو ذكر المعاريض**، كما **قيل**: "**إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب**"(١). (٢/ ٥٥٥- ٥٥٦)

٩٤-**لا نسلّم جواز شيءٍ من الكذب** الذي هو أن يقصد بقلبه معنى يخالف الحق، بل **إذا كان عليه في الصدق ضرر؛ جاز له التعريض**/ بأن يقصد معنى صحيحًا، ويُفهم الظالم خلاف الواقع؛ **فإن تضليل الظالم عما به يَظلم: حسن**، ينفعه وينفع العادل. (٢/ ٥٥٦- ٥٥٧)

---

(١) روي عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من السلف.

٩٥-السلف الذين قالوا: "إنَّ في المعاريض لمندوحة عن الكذب"؛ قالوا -كما **قال شريح** القاضي-: "**الكلام أوسعُ من أن يكذب ظريفٌ**"[١]، فقد بينوا أنه لا يحتاج إلى الكذب بحال. (٢/ ٥٥٧)

٩٦-**إذا قيل له**: هل رأيت فلانًا في هذه الساعة؟ **فلفظ الساعة يقع على القليل من الزمان والكثير أمكنه أن يقول**: "لا"، ويعني بذلك ساعة مخاطبة الظالم؛ فإنَّ المظلوم لم يكن إذ ذاك حاضرًا. (٢/ ٥٥٧)

٩٧-**قد يكون** اليمين على الخبر المحض تصديقًا وتكذيبًا؛ كما يتنازع رجلان: هل يكون هذا الأمر أو لا يكون؟ فيحلف أحدهما ليكونن؛ ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].. **وقد يكون** حَلِفًا يتضمن الحض والمنع؛ **كقول القائل**: لأفعلن كذا غدًا، **وكذلك** إذا حَلَفَ على عبده وصديقه: لتفعلن هذا الأمر. مع أنه قد يحلف بهذه الصيغة ويكون مقصوده الخبر المحض؛ لكن الأغلب أنه يقصد بهذه في حق نفسه الحضَّ والمنع. **فإذا حلف يقصد الحض والمنع؛ كانت يمينًا مكفرةً بالنص والإجماع**. وإذا كان مقصوده الخبر المحض؛ كقوله: والله ليقدمنّ زيد.. فهذا يحلف على ما لا علم له به، وقد يكون عالمًا بكذب نفسه، وقد يكون معتقدًا لصدق نفسه، ثم يتبيَّن خطؤه. (٢/ ٥٥٩)

٩٨-**إثبات القدر يتضمن إثبات ملكه. وإثبات الحكمة يتضمن إثبات حمده**. (٢/ ٥٦٩)

---

(١) أخرجه ابن حبان من قول ابن سيرين.

٩٩-إثبات الحكمة قائمٌ بنفسه، ليس مفرَّعًا على شيءٍ. بل الأدلة الدالة على كونه سبحانه قادرًا تدل على ذلك، مع قطع النظر عن كونه حكيمًا؛ وإن كان كلٌّ من النوعين يستلزم الآخر؛ لكن لا تتوقف دلالة الأدلة على حكمته على إثبات كونه قادرًا. **وإن قيل:** الحكمة تستلزم كونه قادرًا ففرق بين لازم الدليل الذي يلزم من ثبوت الدليل ثبوته، وفرق بين ما يتوقف عليه الدليل. **فالأول** من تمام مدلول الدليل، **والثاني** من مقدمات الدليل. ولهذا كان العلم بكونه تعالى عليمًا غنيًّا يوجب العلم بتنزيهه عن فعل القبيح، ولا يتوقف ذلك على إثبات كونه قادرًا. ولهذا كانت الفلاسفة تُثبت حكمته وعنايته، وإن كانوا لا يقولون بـ القادر المختار، وإن كانوا متناقضين في ذلك؛ لإثباتهم الملزوم دون لازمه، لكن أدلة حكمته تدلُّ عليها قبل أن يُعرف أنه قادرٌ، وتستلزم هذه الأدلة لكونه قادرًا. (٢/٥٦٧)

١٠٠- السَّلَف والأئمة وغيرهم لهم في إثبات كونه متكلمًا **طريقان**: فإنهم يثبتون ذلك بالسمع **تارةً**، وبالعقل **أخرى**، كما يوجد مثل ذلك في كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة. (٢/ ٥٧٦)

١٠١- الطرق التي أظهروها من العقليات قد دل القرآن عليها، وأرشد إليها، كما دل القرآن على الطرق العقلية التي تثبت بها سائر قواعد العقائد المسماة بـ"أصول الدين". لكن **الدليل قد تتنوع عبارته وتركيبه**؛ فإنَّه: **تارةً يُركَّب** على وجه الشمول المنقسم إلى: قياس تداخل وقياس تلازم وقياس تعاند؛ -الذي **يُسَمَّى** الحَمْلِيَّ، والشَّرطي المتصل، والشرطي المنفصل-./ **وتارةً يُركب** على وجه **قياس التمثيل المفيد لليقين،**

بأن يُجعل المشترك بين الأصل والفرع -الذي يسمى في قياس التمثيل: المناط والوصف والعلة والمشترك والجامع ونحو ذلك من العبارات- هو الحد الأوسط في قياس الشمول. (٢/ ٥٧٦- ٥٧٧)

١٠٢- **"القياس"**: تارةً يُعتبر فيه: القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية. وتارةً يعتبر فيه: الأولوية، فيؤلّف على وجه قياس الأولى، -وهو وإن كان قد يُجعل نوعًا من قياس الشمول والتمثيل-؛ **فله خاصةٌ يمتاز بها عن سائر الأنواع؛ وهو أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه. وهذا النمط هو الذي كان السَّلَف والأئمَّة -كالإمام أحمد وغيره من السلف- يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية، وهو الذي جاء به القرآن**؛ وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس شمول تستوي أفراده، ولا تحت قياس تمثيلٍ يستوي فيه حكم الأصل والفرع؛ فإنَّ الله تعالى ليس كمثله شيءٌ؛ لا في نفسه المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله. ولكن يُسلك في شأنه قياسُ الأَولى، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ:/ **كل كمالٍ ونعتٍ ممدوحٍ لنفسه لا نقص فيه، يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدثة، فالرَّبُّ الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه هو أولى به. وكل نقصٍ وعيبٍ يجب أن يُنزّه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة فالرَّبُّ الخالق القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه هو أَوْلَى بأن يُنَزَّه عنه.** وأما إذا سُلك مسلك المشبّهين الله تعالى بخلقه، المشركين به، الذين يجعلون له عِدْلًا وندًا ومثلًا، فيسوّون بينه وبين غيره

في الأمور، كما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم فإنَّ ذلك يكون قولًا باطلًا. (٢/ ٥٧٨- ٥٧٩)

١٠٣- كان المتكلمة الصفاتية -كابن كلاب والأشعري وابن كرام- خيرًا وأصح طريقًا في العقليات والسمعيات من المعتزلة، والمعتزلة خيرًا وأصح طريقًا في العقليات والسمعيات من المتفلسفة. وإن كان في قول كلٍّ من هؤلاء ما يُنكر عليه وما خالف فيه العقل والسمع، لكن من كان أكثر صوابًا وأقوم قيلًا؛ كان أحق بأن يُقدَّم على من هو دونه تنزيلًا وتفضيلًا؛ قالت عائشة رضي الله عنها: أَمرنا رسول الله ﷺ أن نُنَزِّلُ النَّاس منازلهم[1]. وهذا من القسط الذي أمر الله به، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله؛ قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٣٥]. (٢/ ٥٩٠)

١٠٤- **ما عُلم بالسمع وقوعه؛ يكفي فيه الإمكان الذهني**، وهو كونه غير معلوم الامتناع؛ بل **كلُّ مخبرٍ أخبرنا بخبرٍ ولم نعلم كذبه؛ جوزنا صدقه، ومتى كان فيه الصدق ممكنًا؛ لم يجز التكذيب**؛ بل أمكن أن يقام الدليل الدال على صدقه ووجوب تصديقه، فيجب تصديقه. **وهذا الموضع** يغلط فيه كثيرٌ من النظار، فيظنون أنه يحتاج **فيما** طُلب الدليل على وقوعه، **أو فيما** قام الدليل على وجوده العلم بإمكانه قبل ذلك. وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ ما علمنا وقوعه؛ عَلِمنا بوقوعه إمكانَه، **فلا يجب أن يكون العلم بالإمكان متقدمًا على العلم بالوقوع. بل التحقيق**: **أنَّ الإمكان يُعلم**

(١) أخرجه أبوداود، وحكم بانقطاعه.

بالوقوع؛ فما وقع عُلم أنَّه ممكن، وعُلم إمكان ما هو أولى بالإمكان منه، ولكن يجب ألا يُعلم أنه ممتنع. فما أخبر به المخبر، وعُلم أنه ممتنع عُلم انتفاء المخبَر به؛ بخلاف ما لم يُسبق العلم لا بإمكانه ولا بامتناعه. **فتبين أن صدق الرسول ﷺ إِنَّما يتوقف على عدم العلم بالامتناع.** (٢/ ٥٩٢)

١٠٥- **الرسل صلوات الله عليهم تُخبر بمحارات العقول، وبما لا تعرفه العقول أو بما تعجز عن معرفته.** فما عَلِمَ العقلُ إمكانَه، ولم يعلم هل يكون أم لا يكون تُخبر الرسل بوقوعه أو عدم وقوعه. وما لم يُعلم بالعقل إمكانه ولا امتناعه تُخبِرُ الرُّسل أيضا: **إما** بإمكانه، **وإما** بوقوعه المستلزم إمكانه. ولكن **لا تخبر الرُّسل بمحالات العقول**، وهو ما علم بالعقل امتناعه؛ لا تخبر بوجوده ولا إمكانه، وما عُلم عدمه لا تخبر بوجوده. **فلا تأتي الرسل صلوات الله عليهم بما يُعلم نقيضه، ولكن قد تأتي بما لم يكن يُعلم،** كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ۝١٥١ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ۝١٥٢﴾ [البقرة]. وكذلك الوحي النازل على الأنبياء؛ يُعَلِّمهم ما لم يكونوا يعلمون، لا يأتيهم بما يعلمون خلافه. (٢/ ٥٩٣)

١٠٦- **إمكان التكلم معلوم بأدنى نظر العقل**؛ فإنه إذا عُرف أنه "حي" "عليمٌ" "قدير"؛ عُلم أنَّه يمكن أن يكون متكلمًا. **فإنَّ الكلام من الصفات المشروطة بالحياة؛** والصفات المشروطة بالحياة إنما يمتنع عليه سبحانه ما يمتنع منها -كالنوم والأكل والشرب-؛ لتضمنها نقصا يُنَزَّه عنه، وليس في الكلام نقص. (٢/ ٥٩٤)

١٠٧- **ننبّه على ما يتميز به أهل السُّنَّة عن المعتزلة، ومن هو أبعد عن الحق منهم كالمتفلسفة؛ فنقول**: إذا ثبت بهذا الدليل أنه سبحانه متكلم، وثبت أنَّ الرُّسل أخبروا بذلك، **فنقول: الذي أخبرت به الرسل أنه: متكلم بكلام قائم بنفسه**،.. وهذا هو الذي فهمه عنهم أصحابهم، ثُمَّ تابعوهم بإحسان، بل علموا هذا من دين الرُّسل بالاضطرار، ولم يكن في صدر الأمة وسلفها من ينكر ذلك، **وأول من ابتدع** خلاف ذلك الجعد بن درهم، ثُمَّ صاحبه الجهم بن صفوان، وكلاهما قتل؛ أما الجعد بن درهم -الذي **كان يقال**: إنَّه معلّم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وكان **يقال له**: الجَعْدِيُّ نسبةً إلى الجعد-؛ فإنه قتله خالد بن عبد الله القسري، ضحى به بواسط يومَ النَّحر؛ **وقال**: "أيها الناس! ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإنِّي مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أنَّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يُكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرًا"، ثُمَّ نزل فذبحه. وكانوا أول ما أظهروا بدعتهم **قالوا**: "إنَّ الله لا يتكلم ولا تكلم"، كما حكي عن الجعد، وهذا حقيقة قولهم؛ **فكل من قال**: "القرآن/ مخلوق" **فحقيقة قوله**: أنَّ الله لم يتكلم ولا يتكلّم، ولا يأمر ولا ينهى ولا يُحِبُّ. **فلما رأوا ما في ذلك** من مخالفة القرآن والمسلمين **قالوا**: "إنه يتكلم مجازا؛ يخلق شيئا يعبِّر عنه"، لا أنه في نفسه يتكلم. **فلما شنَّع** المسلمون عليهم **قالوا**: "يتكلم حقيقة، ولكن المتكلم هو من أحدث الكلام وفعله ولو في غيره، فكل من أحدث كلاما ولو في غيره كان متكلما بذلك الكلام حقيقة"، **وقالوا**: "المتكلم: من فعل الكلام، لا من قام به الكلام"؛ وهذا الذي استقر عليه قول المعتزلة. وهم يُموّهون

على الناس فيقولون: "أجمع المسلمون على أنَّ الله متكلم، -وربَّما قالوا: أجمع المسلمون على أنَّ الله متكلم حقيقة-، ولكن اختلفوا في معنى المتكلّم: هل هو من فعل الكلام؟ أو من قام به الكلام؟" **وما زعموه من أن المتكلم يكون متكلّما بكلام قائم بغيره؛ قول خرجوا به عن العقل والشرع واللغة.** (٢/ ٦٠١ – ٦٠٢)

١٠٨- السلف رضي الله عنهم عرفوا حقيقة المذهب، وردوه بناءً على هذا الأصل، كما ذكره البخاري في كتاب خلق الأفعال، قال: "وقال ابن مقاتل: سمعت ابن المبارك يقول: مَن قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ/ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] مخلوق؛ فهو كافر، ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك. وقال: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وقال سليمان بن داود الهاشمي: من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر. وإن كان القرآن مخلوقا -كما زعموا-، فَلِمَ صار فرعون أولى بأن يُخلّد في النار إذ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؟! وزعموا أن هذا مخلوق. ومن قال: ﴿إِنّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، هذا أيضًا قد ادعى ما ادعى فرعون؛ فَلِمَ صار فرعون أولى بأن يُخلد في النار من هذا، وكلاهما عنده مخلوق؟! فأُخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه". قال البخاري: "وقال أبو الوليد: سمعتُ يحي بن سعيد وذكر له أن قوما يقولون: القرآن مخلوق. فقال: كيف يصنعون بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أحد﴾ [الإخلاص: ١]، كيف يصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾"./

وروى عن وكيع بن الجراح أنه قال: "لا تستخفوا بقولهم: القرآن مخلوق؛ فإنه من شرِّ قولهم، إنما يذهبون إلى التعطيل". ومعنى كلام السلف: أن من قال: إن كلام الله

مخلوق، **فحقيقة قوله**: أن الله تعالى لا يتكلم، وأن المحل الذي قام به: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ هو المدعي الإلهية؛ كما أن فرعون لما قام به: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ كان مدعيًا للربوبية. **وكلام السلف مبني على**: ما يعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم. فإذا كان كلامه ما خلقه في غيره؛ كان كلُّ كلامٍ كلامَه، وكان كلامُ فرعونَ كلامَه؛ إذ المتكلم من قام به الكلام، فلا يكون متكلمًا بكلام يكون في غيره؛ كسائر الصفات والأفعال؛ فإنه لا يكون عالماً بعلم يقوم بغيره، ولا قادرًا بقدرة تقوم بغيره، ولا حيّا بحياة تقوم بغيره وكسائر الموصوفين. (٢/ ٦٠٤- ٦٠٥)

١٠٩- **أربع مسائل**: **مسألتان عقليتان، ومسألتان سمعيتان لغويتان**: **الأولى**: أن الصفة إذا قامت بمحل؛ عاد حكمها إلى ذلك المحل، فكان هو الموصوف بها. فالعلم والقدرة والكلام والحركة والسكون إذا قام بمحلٍّ؛ كان ذلك المحل هو العالم أو القادر أو المتكلم أو المتحرك أو الساكن./ **الثانية**: أن حكمها لا يعود على غير ذلك المحل، فلا يكون عالما بعلم يقوم بغيره، ولا قادرًا بقدرة تقوم بغيره، ولا متكلمًا بكلام يقوم بغيره، ولا متحركا بحركة تقوم بغيره. (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦)

١١٠- هاتان عقليتان: **الثالثة**: أنه يُشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يُشتق لمحلها منها اسم، كما إذا قام العلم أو القدرة أو الكلام أو الحركة بمحل **قيل**: عالم أو قادر أو متكلم أو متحرك. بخلاف أصناف الروائح التي لا يُشتق لمحلها منها اسم. **الرابعة**: أن لا يُشتق الاسم لمحل لم يقم به تلك الصفة، فلا يقال لمحل لم يقم به العلم أو القدرة أو الإرادة أو الكلام أو الحركة: إنَّه عالم أو قادر أو مريد

أو متكلم أو متحرك. والجهمية والمعتزلة عارضوا هذا بـ"الصفات الفعلية"؛ **فقالوا**: كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به، بل هو موجود في غيره؛ فكذلك هو متكلم مريد بكلام وإرادة لا تقوم به، بل يقوم الكلام بغيره. فمن سَلَّمَ لهم هذا النقض -كالأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد-؛ أظهر تناقضهم، ولم يُجيبوهم بجواب مستقيم. **وأما السلف وجمهور المسلمين** من جميع الطوائف؛ فإنهم طردوا أصلهم؛ **وقالوا**: بل الأفعال تقوم به، كما تقوم به الصفات، والخلق ليس هو المخلوق. **وذكر البخاري أنَّ هذا إجماع العلماء**.(٢/ ٦٠٦)

١١١- **من قال**: الصفات تنقسم إلى صفات ذاتية وفعلية، ولم يجعل الأفعال تقوم به **فكلامه** فيه تلبيس؛ **فإنه سبحانه لا يوصف بشيء لا يقوم به**، وإن سَلَّم أنَّه **يتصف بما لا يقوم به؛ فهذا هو أصل الجهمية** الذين يصفونه بمخلوقاته، **ويقولون**: إنَّه متكلّم ومريد وراض وغضبان ومحب ومبغض وراحم بمخلوقات يخلقها منفصلة عنه، لا بأمور تقوم بذاته. **إذا تَبَيَّن هذا**؛ فالسَّلف لَمَّا عَلِموا هذا؛ عَلِمُوا أَنَّ **قول من قال**: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]؛ مخلوق **يوجب** أن يكون هذا الكلام كلاما للشجرة، لا كلامًا لله؛ لأنه قام بالشجرة، لم يقم بالله. كما أن كلام فرعون قام به، وإن كان الله خالق ذلك كله؛ فإنه خالق العباد وأفعالهم وكلامهم. **وهذا أيضًا ممَّا يُبَيِّن**: أنَّه لو كان مَن يخلق الكلام في غيره متكلما، لوجب أن يكون كلُّ كلام في

الوجود كلامه، وهذا يقوله غالية الجهمية الاتحادية؛ كصاحب الفصوص(١) ونحوه؛ فإنه يقول:

وكل كلام في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه/

ومعلوم أن هذا الكلام أعظم من كفر اليهود والنصارى، كما ذكر ابن المبارك وغيره من السلف. **وأيضا**: فإنَّ الله تعالى قد أنطق أشياء؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور:٢٤]. (٢/ ٦٠٧ – ٦٠٨)

١١٢- **لا نزاع أنَّه خالق النطق في غير الحي المختار**، وإنَّما تُنازعنا القدرية في خلق أقوال الأحياء وأفعالهم، فإن كان حقيقة كلامه ما خلقه في غيره من الكلام؛ فهذا جميعه كلامه، وما في هذا الكلام المخلوق من ضمير المتكلم: **إما** أن يعود إلى خالقه، **أو** إلى محله. **فإن عاد** إلى خالقه؛ **كانت** شهادة الأعضاء شهادة الله، **وكان** قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ قول الله، **وكان** قولهم لجلودهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ قولًا لله، **وكان** قول الجلود: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شيءٍ﴾ بمعنى: أنطقتُ نفسي! ولم يكن فرق عندهم بين نطق وأنطق. (٢/ ٦٠٨)

١١٣- **إن عاد** الضمير إلى محلِّه، **كان** الكلام المخلوق في الشجرة: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ كلامًا للشجرة؛ فتكون الشجرة هي القائلة: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾.

(١) محيي الدين ابن عربي الطائي الصوفي الاتحادي.

وهذا حقيقة قولهم؛ لِما ثبت من أن الكلام كلامٌ لمن قام به، فيكون ضمير المتكلِّم فيه عائدًا إلى محله. ولما كان هذا المعنى مستقرًّا في فطر الناس وعقولهم؛ **كان السلف يقصدون بمجرد قولهم: القرآن كلام الله الرد على هؤلاء الجهمية**؛ الذين حقيقة **قولهم**: أن القرآن ليس كلام الله، وإنما هو كلامٌ لجسمٍ مخلوقٍ، وحقيقة **قولهم**: أن الله لم يُكَلِّم موسى، وإنَّما كَلَّمه مخلوقٌ من مخلوقاته. قال البخاري: "قال عبد الرحمن بن عفان: سمعت سفيان بن عيينة في السنة التي ضُرب فيها المريسي، فقام ابن عيينة من مجلسه مغضباً، فقال: وَيحكم! القرآن كلام الله، قد صحبت الناس وأدركتهم؛ هذا عمرو بن دينارٍ، وهذا ابن المنْكَدِر –حتَّى ذكر منصورًا والأعمش ومسعر بن كدام– ، فقال ابن عُيَيْنةَ: قد تكلموا في الاعتزال والرفض والقدر، وأمرونا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله. وما أشبه هذا القول بقول النصارى! لا تجالسوهم، ولا تسمعوا كلامهم". وابن عيينة أخرج هذا القول عن الرفض والاعتزال؛ لأنَّ المعتزلة أولًا –الذين كانوا في زمن عمرو بن عُبيد وأمثاله– لم يكونوا جهميَّةً،/ وإنما كانوا يتكلمون في الوعيد وإنكار القدر، وإنما حدث فيهم نفي الصفات بعد هذا. ولهذا لما ذكر الإمام أحمد بن حنبل في رده على الجهمية قول جهم، قال: "فاتبعه قومٌ من أصحاب عمرو بن عُبيدٍ وغيره"، واشتهر هذا القول عن أبي الهذيل العلَّاف والنظَّام وأشباههما من أهل الكلام. **وأما الرَّافضة**؛ فلم يكن في قدمائهم من يقول بنفي الصفات، بل كان الغلو في التجسيم مشهورًا عن شيوخهم –هشام بن الحكم وأمثاله–. وقال البخاري: "حدثني الحكم بن محمد الطبري –كتبت

عنه بمكة- قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة - منهم عمرو بن دينار- يقولون: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق". (٢/ ٦٠٩-٦١٠)

١١٤- قول ابن عيينة: "ما أشبه هذا الكلام بكلام النصارى!"؛ هو كما قال.. فإن عيسى مخلوق، وهم يجعلونه نفس الكلمة، لا يجعلونه المخلوق بالكلمة. (٢/ ٦١٠)

١١٥- قال البخاري: "وقال علي بن عاصم: ما الذين قالوا: إنَّ لله ولدا أكفر من الذين قالوا: إنَّ الله لا يتكلم". قال: "وقال علي بن عبد الله -يعني ابن المديني-: القرآن كلام الله، من قال: إنَّه مخلوقٌ؛ فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفه". قال: "وقال أبو الوليد: من قال: القرآن مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ، ومن لم يعقد قلبه على أنَّ القرآن ليس بمخلوقٍ؛ فهو خارجٌ عن الإسلام". قال: "وقال أبو عبيد: نظرتُ في كلام اليهود والنصارى والمجوس،/ فما رأيت قومًا أضلَّ في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يُكفِّرهم، إلا من لا يعرف كُفرهم". (٢/ ٦١١- ٦١٢)

١١٦- **للناس طرق أخرى في إثبات كونه متكلمًا؛ منها**[١]: ما في القرآن من الإخبار عن ذلك، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، .. **وما ذكره** في القرآن من كلمته وكلماته، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ [يونس: ١٩]، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كلمات[٢] رَبِّكَ صِدْقًا وعدلًا﴾ [الأنعام: ١١٦]. **وما فيه من ذكر** مناداته

(١) وهي الطرق السمعية.

(٢) وهي قراءة الجمهور، وقرأ الكوفيون ويعقوب: (وكلمته).

ومناجاته، كقوله: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ/ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢].. **وما في القرآن من ذكر** إنبائه وقصصه، كقوله: ﴿قَدْ نَبأنَا اللَّهُ مِن أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤]، وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. **وما في القرآن من ذكر** حديثه وقوله، كقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُو لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣].. **وما فيه من أنَّ القول منه**، كقوله: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. **وما ذكر في القرآن أنه منه**، أو ما أضيف إليه: **فإن كان** عينًا قائمةً بنفسها، **أو** أمرًا قائمًا بتلك العين كان مخلوقًا، كقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِنْه﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. **وأما ما كان صفةً لا تقوم بنفسها، ولم يُذكر لها محلٌّ غير الله كان صفةً له**، كالقول والعلم. (٢/ ٦١٣- ٦١٤)

١١٧- الأمر: **إذا أريد به** المصدر؛ كان من هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **وإن أريد به** المخلوق المكوّن بالأمر؛ كان من الأول، كقوله: ﴿أتى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. **وبهذا يُفرق بين** كلام الله وعلم الله، **وبين** عبد الله وبيت الله وناقة الله، وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا

سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. وهذا أمرٌ معقولٌ في الخطاب، **فإذا قلت**: علم فلانٍ وكلامه ومشيئته؛ لم يكن شيئًا بائنًا عنه. **والسبب في ذلك**: أن هذه الأمور صفاتٌ لما تقوم به، فإذا أُضيفت إليه؛ كان ذلك إضافةَ صفةٍ لموصوفٍ؛ إذ لو قامت بغيره؛ لكانت صفةً لذلك الغير، لا له. واعلم أن الاستدلال على الكلام بمثل هذه السمعيات أكملُ من الاستدلال على السمع والبصر بالسمعيات؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه من قوله وكلامه، وَنَبَئِه وقَصَصِه، وأمره ونهيه وتكليمه، وندائه ومناجاته، وأمثال ذلك أضعاف أضعاف ما أخبر به من كونه سميعًا بصيرًا. (٢/ ٦١٥)

١١٨- **من المعلوم بالاضطرار**: أنَّ المخاطِبين لا يفهمون من هذا الكلام عند الإطلاق أنَّه خَلَق صوتًا في غيره، وإنَّما يفهمون منه أنه هو الذي تَكَلَّم بذلك وقاله، كما قالت عائشة في حديث الإفك: "ولشأني في نفسي: كان أحقر من أن يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى". فلو كان المراد بهذه الجمل الكثيرة العظيمة البيّنة الصَّريحة خلاف مفهومها ومقتضاها لوجب بيان ذلك؛ إذ **تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز**. ثُمَّ لا يقدر أحدٌ أن يحكي عنهم أنهم جعلوا الكلام كلامًا لمن أحدثه في غيره، بل لا يوجد في كلامهم قال ويقول وتكلم ويتكلم؛ إلا إذا كان الكلام قائمًا بذاته. **وإذا احتجت الجهمية** -من المعتزلة ونحوهم- بأن أحدنا إنَّما كان مُتَكَلِّمًا؛ لأنَّه فَعَلَ الكلام. **قيل**: الواحد منّا لم يُحدِثه في غيره، ولم يباين كلامُه نفسَه، وأنتم تجعلون الكلام المباين للمتكلم كلامًا له. **فإن قالوا**: ولا نعقل الكلام إلا كلامًا لمن فَعَلَه بمشيئته وقدرته؛ فإنَّ كلام أحدنا لم يكن كلامًا له لمجرد قيامه بذاته، بل لكونه فَعَلَه. **قيل**: أمَّا **كلام**

أحدِنا؛ فهو قائمٌ به، وهو تكلم به في ذاته ومشيئته وقدرته، فهو قد جمع الوصفين: **أنه** قائم بذاته، **وأنه** تكلم به بمشيئته وقدرته. فليس جعلكم الكلام كلامه لمجرد كونه فَعَلَه بأولى من جَعل/ غيركم الكلام كلامًا له لمجرد كونه قام بذاته. وهذا موضعٌ تنازعت فيه الصفاتية -بعد اتفاقهم على تضليل الجهمية من الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم- على قولين مشهورين؛ حتى القائلون بأن الكلام: معنى قائمٌ بنفس المتكلم وراء الأصوات تنازعوا في ذلك، كما ذكره أبو محمد ابنُ كُلاب فيما حكاه عنه أبو بكر ابن فُوْرَك. (٢/ ٦١٦-٦١٧)

١١٩- **لا ريب أنَّ الطرق الدَّالَّة على الإثبات والنفي: إما السمع، وإما العقل:** **أما السمع**؛ فليس مع النفاة منه شيءٌ، بل القرآن والأحاديث هي/ من جانب الإثبات؛ كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦٥﴾ [القصص].. وأمثال ذلك مما في القرآن؛ فإنه كثيرٌ جدًا. وكذلك الأحاديث الصحيحة؛ كقوله ﷺ لما صلى بهم صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماءٍ كانت من اللَّيلِ: «أَتَدِرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ الليلة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّهُ قَالَ: أَصْبَحَ مِن عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي»، وما يذكره من خطابه للعباد يوم القيامة، وخطابه للملائكة، وأمثال ذلك. (٢/ ٦١٩- ٦٢٠)

١٢٠- **لا ريب أن النفاة نوعان:** **أحدهما** -وهم الأصل-: المعتزلة ونحوهم من الجهمية؛ فهؤلاء ينفون الصفات مطلقًا، وحجتهم على نفي قيام الأفعال به من جنس/ حُجّتهم على نفي قيام الصفات به، وهم يسوّون في النفي بين هذا وهذا، كما صرحوا بذلك،

وليس لهم حُجَّةٌ تختصُّ بنفي قيام الحوادث. وأما مثبتة الصفات الذين ينفون الأفعال الاختيارية القائمة به -كابن كلابٍ والأشعري-؛ فإنَّهم فَرَّقوا بين هذين بأنه: "لو جاز قيام الحوادث به؛ لم يخل منه؛ لأنَّ القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادثٌ"، وبهذا استدلوا على حدوث الأجسام؛ لأنها لا تخلو من الأعراض الحادثة: كالحركة والسكون، والاجتماع والافتراق. (٢/ ٦٢١- ٦٢٢)

١٢١- **أما الطرق العقلية؛ فمن وجوهٍ:** **أحدها**: أنَّ الحي إذا لم يتّصف بالكلام؛ لزم اتّصافه بضدِّه -**كالسكوت والخَرَس**-، **وهذه آفةٌ يَتَنَزَّه الله تعالى عنها**؛ فتعيّن اتصافه بالكلام. وهذا المسلك يسلكونه في إثبات كونه: سميعًا بصيرًا أيضًا؛ فإنَّه إذا كان حيّاً ولم يكن سميعًا بصيرًا؛ لزم اتّصافه بضدِّ ذلك من الصمم والعمى. **الثاني**: أنَّ الكلام صفة كمالٍ، وهنا للناس قولان: **من جعله** صفةً لا تتعلق بمشيئته واختياره؛ جعله كالعلم والقدرة. **ومن قال**: إنَّه يتعلق بمشيئته وقدرته؛ **قال**: كونه متكلمًا يتكلم إذا شاء بما شاء؛ صفةُ كمال. **وقد يقول** بطرد ذلك في كونه فاعلًا للأفعال الاختيارية القائمة بنفسه، ويجعل هذا كله من صفات الكمال. **وقد يقول**: القدرة على ذلك هي صفة الكمال؛ إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذات؛ فإنَّه لم يزل ولا يزال كاملًا مستحقًا لجميع صفات الكمال؛ فالقدرة على كونه يقول ما يشاء ويفعل ما يشاء صفة كمالٍ، والقدرة وحدها غير القدرة مع ما يقترن بها من المقدور. (٢/ ٦٢٦)

١٢٢- **الوجه الثالث**: **أن يقال**: المخلوق ينقسم إلى متكلمٍ وغير متكلمٍ، والمتكلم أكمل من غير المتكلم، **وكلُّ كمالٍ هو في المخلوق؛ فهو مستفادٌ من الخالق؛**

فالخالق به أحقُّ وأولى. ومن جعله لا يتكلم فقد شبهه بالموات والجماد الذي لا يتكلم، وذلك صفة نقصٍ؛ إذ المتكلم أكمل من غيره. قال تعالى -في ذم من يعبد من لا يتكلم ولا ينفع ولا يضر-: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، وقال في الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٦] . فعاب الصنم بأنّه أبكم لا يقدر على شيءٍ؛ إذ كان **من المعلوم أنَّ العجز عن النطق والفعل صفة نقص**؛ فالنطق والقدرة صفة كمال. والفرق بين هذه الطريق وبين التي قبلها: **أن هذه**: استدلالٌ بما في المخلوق من الكمال على أنَّ الخالق أحق به، وأنه يمتنع أن يكون مضاهيًا للناقص. **والأولى**: أنه مستحقٌّ لصفات الكمال من حيث هي هي، مع قطع النظر عن كونها ثابتةً في المخلوقات؛ لامتناع النقص عليه بوجه من الوجوه سبحانه وتعالى. (٢/ ٦٢٧)

١٢٣- إثبات كونه سميعًا بصيرًا، وأنه ليس هو مجرد العلم بالمسموعات والمرئيات هو قول أهل الإثبات قاطبةً من أهل السنة والجماعة من السلف والأئمة، وأهل الحديث والفقه والتصوف والمتكلمين من الصفاتية -كأبي محمد ابن كلاب، وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري وأصحابه-، وطائفة من المعتزلة البصريين -بل قدماؤهم على ذلك-، ويجعلونه سميعًا بصيرًا لنفسه، كما يجعلونه عالمًا قادرًا لنفسه. (٢/ ٦٢٨)

١٢٤- **للناس في إثبات كونه سميعًا بصيرًا طرق: أحدها**: السمع.. وهو ما في الكتاب والسُّنَّة من وصفه بأنه سميعٌ بصيرٌ. ولا يجوز أن يُراد بذلك مجرَّد العلم بما يُسمع ويرى؛ لأنَّ الله فرَّق/ **بين** العلم **وبين** السمع والبصر، وفرق **بين** السمع والبصر؛ وهو لا يفرق بين علم وعلمٍ لتنوّع المعلومات. قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٣٦﴾ [فصلت].. ذكر سمعه لأقوالهم، وعلمه ليتناول باطن أحوالهم.. وفي السنن[1] عن النبي ﷺ أنه قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [النساء]، ووضع إبهاميه على أذنيه، وسبابتيه على عينيه. ولا ريب أن مقصودَه بذلك تحقيق الصفة، لا تمثيل الخالق بالمخلوق، فلو كان السَّمعُ والبصرُ هو العلم؛ لم يصح ذلك. **وأيضًا**: **فإنَّ السَّمع والبصر لا يتعلق إلا بالموجود، والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم**. (٢/ ٦٢٨-٦٢٩)

١٢٥- **الطريق الثاني**: أنَّه لو لم يتصف بالسمع والبصر؛ لاتَّصف بضدِّ ذلك، وهو العمى والصمم -كما قالوا مثل ذلك في الكلام-. وذلك لأنَّ المُصَحِّح لكون الشيء سميعًا بصيرًا متكلمًا هو الحياة، فإذا انتفت الحياة؛ امتنع اتّصاف المتصف بذلك؛ فالجامدات لا توصف بذلك لانتفاء الحياة فيها، وإذا كان المصحح هو الحياة؛ كان الحي قابلًا لذلك؛ فإن لم يتصف به؛ لزم اتصافه بأضداده؛ بناءً على أن القابل

(١) من حديث أبي هريرة.

للضدين لا يخلو من اتصافه بأحدهما؛ إذ لو جاز خُلُو الموصوف عن جميع الصفات المتضادَّات؛ لزم وجودُ عينٍ لا صفة لها، وهو وجود جوهرٍ بلا عرض يقوم به. (٢/ ٦٣٠)

١٢٦- **نعلم بالاضطرار**: **الفرق** بين الحي والقدير والعليم والملك والقدوس والغفور. **وأن** العبد **إذا قال**: رب اغفر لي وتب علي؛ إنَّك أنت التَّوَّابُ الغفور؛ **كان** قد أحسن في مناجاة ربه، **وإذا قال**: اغفر لي وتب/ علي؛ إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب؛ **لم يكن** قد أحسن في مناجاته. **وأنَّ** الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمن؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩ ﴿٦٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٠].. **ومعلوم** أنَّ الأسماء إذا كانت أعلامًا جامدات لا تدل على معنى، لم يكن فرقٌ فيها بين اسمٍ واسمٍ، فلا يلحد أحدٌ في اسمٍ دون اسمٍ، ولا ينكر عاقلٌ اسمًا دون اسم، بل قد يمتنع عن تسميته مطلقًا، ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله تعالى بكثيرٍ من أسمائه، وإنما امتنعوا عن بعضها. **وأيضًا**: فالله تعالى له الأسماء الحسنى دون السُّوأى، **وإنَّما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه**، فلو كانت الأسماء كلها بمنزلة الأعلام الجامدات؛ التي لا تدل على معنى لم تنقسم إلى حسنى وسوأى، **بل هذا القائل** لو سُمِّي الله تعالى عنده بالميت والعاجز والجاهل، بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده. (٢/ ٦٣٤- ٦٣٥)

١٢٧- الاتحادية قد يصرحون باجتماع النقيضين. (٢/ ٦٥٠)

١٢٨- **كل أمرين لا يجتمعان ولا يرتفعان فهما في المعنى نقيضان.** (٢/ ٦٥٠)

١٢٩- **من المستقر في الفطر**: أن **ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم؛ لا يكون ربًّا معبودًا**، كما أن ما لا يُغني شيئًا، ولا يهدي ولا يملك ضرًا ولا نفعًا؛ لا يكون ربًّا معبودًا. (٢/ ٦٥٥)

١٣٠- **من المستقر في العقول**: أنَّ **ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم؛ ناقص عن صفات الكمال**؛ لأنه لا يسمع كلام أحدٍ، ولا يبصر أحدًا، ولا يأمر بأمر، ولا ينهى عن شيءٍ، ولا يخبر بشيءٍ، فإن لم يكن كالحي الأعمى الأصم؛ كان بمنزلة ما هو شرٌّ منه، وهو الجماد الذي ليس فيه قبولٌ أن يسمع ويبصر ويتكلم. ونفي قبول هذه الصفات أبلغ في النقص والعجز، وهو أقرب إلى المعدوم ممن يقبلها واتصف بأضدادها؛ إذ الإنسان الأعمى أكمل من الحجر، والإنسان الأبكم أكمل من التراب، ونحو ذلك مما لا يُوصَف بشيءٍ من هذه الصفات. **وإذا كان نفي هذه الصفات معلومًا بالفطرة أنه من أعظم النقائص والعيوب، وأقرب شَبَهًا بالمعدوم كان من المعلوم بالفطرة أنَّ الخالق أبعد عن هذه النقائص والعيوب من كلّ ما يُنفى عنه، وأنَّ اتصافه بهذه العيوب من أعظم الممتنعات.** (٢/ ٦٥٦)

١٣١- **لا ريب أن المعجزات دليلٌ صحيحٌ لتقرير نبوة الأنبياء.** (٢/ ٦٥٧)

١٣٢- **معرفتها بغير المعجزات ممكنةٌ**؛ فإنَّ المقصود إنَّما هو معرفة صدق مُدَّعِي النبوة أو كذبه؛ **فإنَّه إذا قال**: إني رسول الله؛ فهذا الكلام **إما أن** يكون صدقًا، **وإما أن** يكون/ كذبًا. **وإن شئت قلت**: هذا خبرٌ: **فإمَّا** أن يكون مطابقًا للمخبَر، **وإما** أن

يكون مخالفًا له؛ سواءٌ كانت مخالفته له على وجه العمد أو الخطأ؛ إذ قد يظنُّ الرَّجُلُ في نفسه أو غيره: أنَّه رسولُ الله؛ غيرَ مُتَعَمِّدٍ للكذب، بل خطأً وضلالاً؛ مثل كثير ممن يتمثل له الشيطان، ويقول: إنّي ربك، ويخاطبه بأشياء، وقد يقول له: أحللتُ لك ما حرّمتُ على غيرك، وأنت عبدي ورسولي، و أنت أفضلُ أهل الأرض، وأمثال هذه الأكاذيب؛ فإنَّ مثل هذا قد وقع لكثيرٍ من الناس. فإذا كان مُدَّعي الرسالة إذا لم يكن صادقًا فلا بُدَّ أن يكون كاذبًا -عمدًا أو ضلالًا-؛ **فالتمييز بين الصَّادق والكاذب له طرقٌ كثيرةٌ فيما هو دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النُّبوَّة؟!** (٢/ ٦٥٨-٦٥٩)

١٣٣- **معلوم أنَّ مُدَّعي الرسالة إما أن** يكون من أفضل الخلق وأكملهم، **وإما أن** يكون من أنقص الخلق وأرذلهم؛ ولهذا قال أحد أكابر ثقيف للنَّبيِّ ﷺ -لما بَلَّغهم الرِّسالة ودعاهم إلى الإسلام-: "والله لا أقول لك كلمةً واحدةً: **إن كنت** صادقًا فأنت أجلُّ من أن أَرُدَّ عليك، **وإن كنت** كاذبًا فأنت أحقر من أن أَرُدَّ عليك". فكيف يشتبه أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم. وما أحسن قول حسان/

لو لم تكن فيه آياتٌ مبينةٌ   كانت بَدِيهَتُه تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النُّبوَّة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ، **وما من أحدٍ ادَّعى النُّبوَّة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ**، فإنَّ الرَّسول لا بُدَّ أن يُخبر النَّاس بأمورٍ، ويأمرهم بأمورٍ، ولا بُدَّ أن

يفعل أمورًا. والكَذَّابُ يظهر في نفس ما يأمر به وما يُخبر عنه وما يفعله ما يَبِينُ به كذبه من وجوه كثيرة، **والصَّادقُ يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه ويفعله ما يظهر به صدقه من وجوه كثيرة**. بل كل شخصين ادعيا أمرًا من الأمور: **أحدهما** صادقٌ في دعواه، **والآخر** كاذبٌ فلا بُدَّ وأن يبين صدقُ **هذا** وكذب **هذا** من وجوه كثيرة؛ إذ **الصدق مستلزم للبر، والكَذِبُ مستلزم للفجور**. (٢/ ٦٥٩-٦٦٠)

١٣٤- الشياطين إنما تنزل على الكاذب الفاجر، وأنهم يلقون إليهم السمع وأكثرهم كاذبون. (٦/ ٦٦١)

١٣٥- الكهان ونحوهم وإن كانوا يُخبرون أحيانًا بشيء من المغيبات ويكون صدقًا؛ فمعهم من الكذب والفجور ما يُبَيِّن أنَّ الذي يُخبرون به ليس عن ملك، وليسوا بأنبياء. (٦/ ٦٦١)

١٣٦- بيّن الله تعالى أنَّ الشعراء يتبعهم الغاوون. **والغاوي**: الذي يَتَّبِعُ هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضرًا له في العاقبة. (٦/ ٦٦٢)

١٣٧- النَّاسُ يُميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة. (٦/ ٦٦٢)

١٣٨- النبوة مشتملةٌ على علومٍ وأعمالٍ لا بد وأن يتصف الرَّسُولُ بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال؛ فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب ولا يبينُ صدق الصادق وكذب الكاذب من وجوه كثيرةٍ؟!/ لا سيما **والعالَم لم يخلُ من نبيٍّ أو آثار نبيٍّ من لدن آدم إلى زماننا**، وقد عُلم جنس ما جاءت به الأنبياء والمرسلون، وما كانوا يَدْعُون إليه ويأمرون به، ولم تزل آثارُ المرسلين في الأرض، ولم يزل عند الناس

من آثار الرسل ما يعرفون به جنس ما جاءت به الرسل، ويفرقون به بين الرسل وغير الرسل. (٦/ ٦٦٢-٦٦٣)

١٣٩- هذا المقام يشبه من بعض الوجوه تنازُعَ النَّاس في أن خبر الواحد: هل يجوز أن يقترن به من القرائن والضمائم ما يُفيد معه العلم؟/ **ولا ريب أن المحققين من كلِّ طائفة على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري بخبر المخبر. بل القرائن وحدها قد تفيد العلم الضروري**؛ كما يَعرِفُ الرَّجُلُ رضا الرَّجُلِ وغضبه، وحبَّه وبغضه، وفرحه وحزنه، وغير ذلك مما في نفسه؛ بأمور تظهر على وجهه قد لا يمكنه التعبير عنها. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْۚ﴾، ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِۚ ﴾ [محمد: ٣٠]، فأقسم أنه لا بُدَّ أن **يَعْرِف** المنافقين في لحن القول، وعلق **معرفتهم** بالسيما على المشيئة؛ لأن **ظهور ما في نفس الإنسان من كلامه أبين من ظهوره على صفحات وجهه**، وقد قيل: **ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه**. فإذا كان مثل هذا يُعلم به ما في نفس الإنسان من غير إخبار؛ فإذا اقترن بذلك إخباره؛ كان أولى بحصول العلم. **ولا يقول عاقل من العقلاء**: إنَّ مجرد خبر الواحد، أو خبر كل واحد يفيد العلم، بل ولا خبر كل خمسة أو عشرة؛ بل قد يخبر ألف وأكثر من ألف، ويكونون كاذبين إذا كانوا متواطئين. وإذا كان **صدق المخبر أو كذبه يُعلم بما يقترن به من القرائن** -بل في لحن قوله وصفحات وجهه-، **ويحصل بذلك علم ضروري لا يمكن المرء أن يدفعه عن نفسه**؛ فكيف بدعوى المدعي أنه

رسول الله؟! كيف يَخْفَى صدق هذا من كذبه؟! أم كيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة لا تُعد ولا تحصى؟! (٢/ ٦٦٣- ٦٦٤)

١٤٠- **إذا كان الكاذب إنَّما يُؤتى من وجهين:** **إما** أن يتعمد الكذب، **وإما** أن يُلْبَس عليه -كمن يأتيه الشَّيطان-؛ **فمن المعلوم الذي لا ريب فيه أن من الناس من يُعلم منه أنَّه لا يتعمد الكذب،** بل كثيرٌ مِمَّن خَبَرَه النَّاسُ وجَرَّبوه من شيوخهم ومُعامليهم يعلمون منهم علمًا قاطعًا أنهم لا يتعمدون الكذب، وإن كانوا يعلمون أنَّ ذلك ممكن؛ **فليس كل ما علم إمكانه جُوِّز وقوعه:** **فإنا نعلم** أنَّ الله قادرٌ على قلب الجبال ياقوتًا والبحار دمًا؛ ونعلم أنه لا يفعل ذلك. **ونعلم** من حال البشر -من حيث الجملة- أنه يجوز أن يكون أحدهم يهوديًّا ونصرانيًّا ونحو ذلك؛ ونعلم -مع هذا- أن هذا لم يقع من أشخاص نعرفهم، بل ولا يقع منهم، ومن أخبرنا بوقوعه منهم؛ كذَّبناه قطعا. ونحن لا ننكر أنَّ الرجل قد يتغيَّر ويصير متعمدًا للكذب بعد أن لم يكن كذلك، لكن إذا استحال وتغيَّرَ؛ ظَهَرَ ذلك لمن يَخْبُرُه ويَطَّلِعُ على أموره. ولهذا لما كانت خديجة تعلم من النَّبِيّ ﷺ أَنَّه الصادق البار؛ قال لها لما جاءه الوحي: «إِنِّي قَد خَشِيتُ عَلَى عَقلِي»، فقالت: "كلا؛ والله لا يخزيك الله! إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِم، وتَصْدُق الحديث، وتَحْمِل الكَلَّ،/ وتقري الضيف، وَتَكْسِبُ المعدوم، وتعين على نوائب الحق"[١]. فهو لم يَخَفْ مِن تعمُّد الكذب؛ فإنَّه يَعْلَم من نفسه ﷺ أنَّه لم يَكْذِب، لكن خاف في أوَّل الأمر أن يكون قد عَرَضَ له عارض سوء -وهو المقام

(١) أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة بلفظ "نفسي" بدل: "عقلي".

الثاني-، فذكرت خديجة ما ينفي هذا؛ وهو ما كان مجبولًا عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم والأعمال؛ وهو **الصدق المستلزم للعدل والإحسان إلى الخلق. ومن جُمع فيه الصدق والعدل والإحسان؛ لم يكن ممَّن يُخزيه الله. وصلة الرحم، وقِرى الضيف، وحَمْل الكلِّ، وإعطاء المعدوم، والإعانة على نوائب الحق هُنَّ من أعظم أنواع البر والإحسان. وقد عُلم من سنة الله أنَّ مَن جَبَلَه الله على الأخلاق المحمودة، ونزهه عن الأخلاق المذمومة فإنه لا يُخزيه.** (٢/ ٦٦٥-٦٦٦)

١٤١- **المسلك الأول -النوعي-**؛ هو مما استدل به النجاشي على نبوته؛ فإنَّه لما استَخبرهم عما يُخبِر به، واستقرأهم القرآن، فقرؤوه عليه قال: "إنَّ هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة"[١]. **وكذلك** قَبْلَه وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ؛ لما أخبره النَّبيُّ ﷺ بما رآه، وكان ورقة قد تنصّر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: "أي عم! اسمع من ابن أخيك ما يقول"، فأخبره النبي ﷺ بما رأى، فقال: "هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى، وإنَّ قومك سيخرجونك، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَمُخْرِجيَّ هم؟!» قال: "نعم؛ لم يأت أحدٌ بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا"، فلم ينشب ورقة أن توفي[٢]. (٢/ ٦٦٧)

١٤٢- **المسلك الثاني -الشَّخْصِي-**؛ استدلَّ به هِرَقْل -مَلِكُ الرُّوم-؛ فَإِنَّ النبي ﷺ لما كتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام؛ طلب هِرَقْلُ مَنْ كان هناك من العرب،

---

(١) أخرجه أحمد من حديث أم سلمة.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة.

وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في/ تجارةٍ إلى غَزّةَ، **فطلبهم وسألهم** عن أحوال النبي ﷺ؛ **فسأل** أبا سفيان وأمر الباقين إن كَذب أن يُكَذِّبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الإخبار. **فسألهم** هل كان في آبائه ملك؟ **فقالوا**: لا. وهل قال هذا القول أحد قبله؟ **فقالوا**: لا. **وسألهم**: أهو ذو نَسَبٍ فيكم؟ **فقالوا**: نعم. **وسألهم**: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ **فقالوا**: لا، ما جربنا عليه كَذِبًا. **وسألهم**: هل اتَّبَعَه ضُعَفَاءُ النَّاس أم أشرافُهم؟ **فذكروا** أنَّ الضعفاء اتبعوه. **وسألهم**: هل يزيدون أم ينقصون؟ **فذكروا** أنهم يزيدون. **وسألهم**: هل يرجع أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقالوا**: لا. **وسألهم**: هل قاتلتموه؟ **فقالوا**: نعم. **وسألهم** عن الحرب بينهم وبينه، **فقالوا**: يُدَال علينا المرة، ونُدال عليه الأخرى. **وسألهم**: هل يغدر؟ **فذكروا** أنه لا يغدر. **وسألهم** بماذا يأمركم؟ **فقالوا**: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به/ شيئًا، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة[١]. **فهذه أكثر من عشر مسائل.** (٢/ ٦٦٧-٦٦٨)

١٤٣- **ثُمَّ بَيَّنَ لهم** ما في هذه المسائل من الدلالة، **وأنه سألهم** عن أسباب الكذب وعلاماته؛ فرآها منتفية، **وسألهم** عن علامات الصدق؛ فوجدها ثابتةً: **فسألهم** هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ **فقالوا**: لا، **قال**: "**قلتُ**: لو كان في آبائه ملك؛ **لقلت**: رجلٌ يطلب مُلك أبيه. **وسألتك**: هل قال هذا القول فيكم أحدٌ قبله؟ **فقلت**: لا؛ **فقلت**:

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس.

لو قال هذا القول أحدٌ قبله؛ **لقلت**: رجل ائتم بقول قيل قبله". **ولا ريب أن اتباع الرَّجل لعادة آبائه، واقتدائه بمن كان قبله كثيرًا ما يكون في الآدميين**، بخلاف الابتداء بقولٍ لم يُعرف في تلك الأمة قبله، وطلب أمرٍ لا يناسب حال أهل بيته؛ فإنَّ هذا قليلٌ في العادة، لكنه قد يقع؛ **ولهذا أردفه بقوله**: "فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟" **فقالوا**: لا، **قال**: "فقد علمتُ أنَّه لم يكن ليدع الكذب على الناس، ثُمَّ يذهب فيكذب على الله. وذلك أن مثل هذا يكون **كذبًا محضًا يبتدئه لغير عادة جرت، وهذا لا يفعله إلا من يكون من شأنه أن يكذب**. فإذا لم يكن من خُلُقه الكذب/ قطُّ؛ بل لا يُعرف منه إلا الصدق، وهو يتورع أن يكذب على الناس، كان تورعه أن يكذب على الله أولى وأولى. **والإنسان قد يخرج عن عادته في نفسه إلى عادة بني جنسه**، فإذا انتفى هذا وهذا؛ كان هذا أبعد عن الكذب وأقرب إلى الصدق. **ثم أردف** ذلك بالسؤال عن علامات الصدق؛ **فقال**: **وسألتك**: أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم؟ **فقلت**: ضعفاؤهم. وهم أتباع الرسل. وهذه **علامة من علامات الرسل، وهو اتباع الضعفاء لهم ابتداء**؛ قال الله تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾ [الشعراء: ١١١]. (٢/ ٦٦٩-٦٧٠)

١٤٤- **ثُمَّ قال هرقل**: **وسألتك**: أيزيدون أم ينقصون؟ **فقلت**: بل يزيدون. وكذلك الإيمان حتى يتم. **وسألتك**: هل يرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقلت**: لا . وكذلك الإيمان إذا خالطت بَشَاشَتُه القلوب لا يسخطه أحده. **فسألهم** عن زيادة أتباعه ودوامهم على اتِّباعه؛ **فأخبروه** أنهم يزيدون ويدومون. وهذا

من علامات الصدق والحقِّ؛ فإنَّ **الكذب والباطل لا بُدَّ وأن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه**. ولهذا أخبرت الأنبياء المتقدمون أنَّ المتنبئ الكذاب لا يدوم إلا مدَّةً يسيرة، وهذه من بعض حجج ملوك النصارى -**الذين يقال**: إنهم من ولد قيصر هذا أو من غيرهم-؛ حيث رأى رجلًا يسبُّ النَّبيَّ ﷺ من رؤوس النصارى ويرميه بالكذب، فجمع علماء النصارى، **وسألهم** عن المتنبئ الكذاب: كم تبقى نبوته؟ **فأخبروه** بما عندهم من النقل عن الأنبياء أن الكذاب المتنبئ لا يبقى إلا كذا وكذا سنة -مدةً قريبةً؛ إمَّا ثلاثين سنة أو نحوها-./

فقال لهم: هذا دين محمد له أكثر من خمس مئة سنة -أو ست مئة سنة- وهو ظاهرٌ مقبولٌ متبوعٌ؛ فكيف يكون هذا كذَّابًا؟! ثُمَّ ضرب عنق ذلك الرجل. **وسألهم** هرقل عن محاربته ومسالمته؛ **فأخبروه أنه** في الحرب تارةً يَغْلِب- كما غَلَب يوم بدر-، وتارةً يُغْلَب -كما غُلِبَ يوم أحد-، **وأنه** إذا عاهد لا يغدر. **فقال لهم**: وسألتك كيف الحرب بينكم وبينه؟ **فقلت**: إنَّها دِوَل؛ يُدَال علينا المرّةُ، وندال عليه الأخرى. وكذلك الرُّسل تُبتلى وتكون العاقبة لها. **قال: وسألتك**: هل يغدر؟ **فقلت**: إنَّه لا يغدر. وكذلك الرسل لا تَغْدِر. فهرقل لما كان عنده من علمه بعادة الرُّسل وسُنَّة الله فيهم؛ أنَّه **تارةً** ينصرهم **وتارة** يبتليهم، وأنَّهم لا يَغْدِرُون عَلِمَ أَنَّ هذا من علامات الرُّسُلِ. **فَإِنَّ سُنَّة الله في الأنبياء والمؤمنين أنَّه يبتليهم بالسراء والضراء؛ لينالوا درجة الشكر والصبر**، كما في الصحيح عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّه قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ؛ إِن أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ

فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَه»[1]. والله تعالى قد بيّن في القرآن ما إدالة العدوّ عليهم يوم أحد من الحكمة؛ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٠ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٤١﴾ [آل عمران] . **فمن الحكم**: تمييز المؤمن من غيره، فإنهم إذا كانوا دائمًا منصورين؛ لم يظهر وليُّهم من عدوهم -إذ الجميع يُظهرون الموالاة-، فإذا غُلبوا ظهر عدوّهم. (٢/ ٦٧١- ٦٧٣)

١٤٥- **من الحكم**: أن يتخذ منكم شهداء؛ فإنَّ منزلة الشهادة منزلةٌ عليّة/ في الجنَّة، ولا بُدَّ من الموت، فموتُ العبد شهيدًا أكمل له وأعظم لأجره وثوابه، ويكفَّر عنه بالشهادة ذنوبُه وظلمُه لنفسه، والله لا يحب الظالمين. **ومن ذلك**: أن يمحص الله الذين آمنوا فيخلِّصهم من الذنوب؛ **فإنَّهم إذا انتصروا دائمًا حصل للنفوس من الطغيان وضعف الإيمان ما يوجب لها العقوبة والهوان**؛ قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧﴾ [العلق] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۖ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. وفي الصحيحين عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الخَامَة من الزرع تُفيئُها الرِّيَاحُ؛ تُقَوِّمُهَا تَارَةً وَتُمِيلُهَا أُخْرَى، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرْزِ؛ لَا تَزَالُ ثَابِتَةً عَلَى أَصْلِهَا حَتَّى يَكُونَ انجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً»[2]. (٢/ ٦٧٣- ٦٧٤)

---

(١) أخرجه مسلم من حديث صهيب الرومي.

(٢) من حديث كعب بن مالك.

١٤٦- قد شهدنا أنَّ العسكر إذا انكسر: خشع لله، وذل، وتاب إلى الله من الذنوب، وطلب النصر من الله، وبرئ من حوله وقوته متوكلًا على الله. (٢/ ٦٧٥)

١٤٧- ثُمَّ ذكر سبحانه حكمة أخرى؛ فقال: ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ١٤١﴾ [آل عمران: ١٤١]./ وذلك أنَّ الله سبحانه إنَّما يعاقب النَّاس بأعمالهم، والكافر إذا كانت له حسنات؛ أطعمه الله بحسناته في الدُّنيا، فإذا لم يبق له حسنة؛ عاقبه بكفره. والكُفَّارُ إذا أُديلوا؛ يحصل لهم من الطغيان والعدوان وشدة الكفر والتكذيب ما يستحقون به المحق، ففي إدالتهم ما يمحقهم الله به. **وأمَّا الغَدْر**؛ فَإِنَّ الرُّسل لا تَغْدِر أصلا؛ إذ **الغدر قرين الكذب**، كما في الصحيحين عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «آيَةُ المنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ»[(١)]، وفي الصحيحين أيضًا عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «أَربَعٌ مَن كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَن كَانَت فِيهِ خَصلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَت فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّث كَذَبَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»[(٢)]. بل **الغدر ونحوه داخل في الكذب**؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٧٥ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ٧٦ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ٧٧﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧] . (٢/ ٦٧٥-٦٧٦)

---

(١) من حديث أبي هريرة.

(٢) من حديث عبدالله بن عمرو.

١٤٨- **الغدر يتضمن كذبًا في المستقبل**، والرسل صلوات الله عليهم منزهون عن ذلك، فكان هذا من العلامات. **قال هرقل: وسألتك** عما يأمر به، **فذكرت** أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، ويأمركم بالصَّلاة والصِّدق والعفاف والصِّلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم وهذه صفة نبي. وقد كنتُ أعلم أنَّ نبيًّا يبعث، ولم أكن أظنُّه منكم، ولودِدْت أنِّي أخلُص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبتُ إليه، وإن يكن ما تقول حقًّا، فسيملك موضع قدميَّ هاتين. وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذٍ كافرٌ من أشد الناس بغضًا وعداوة للنَّبيِّ ﷺ. **قال أبو سفيان**: فقلت لأصحابي -ونحن خروجٌ- : لقد أمِرَ أمرُ ابن أبي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيخافه مَلِكُ بَنِي الأَصْفَر، **قال**: وما زلت موقنًا بأنَّ أمر رسول الله ﷺ سيظهر حتَّى أدخل الله علي الإسلام وأنا كاره. **قلت**: فمثل هذا السؤال والبحث أفاد هذا العاقل اللبيب علمًا جازمًا بأنَّ هذا هو النَّبيُّ الذي ينتظره. (٢/ ٦٧٧)

١٤٩- **مما ينبغي أن يُعرف**: أنَّ **ما يحصل في القلب بمجموع أمورٍ؛ قد لا يَسْتَقِلُّ بعضُها به؛ بل كلُّ ما يَحْصُل للإنسان** من شبعٍ وريٍّ وسكرٍ وفرحٍ وغمٍّ **بأمورٍ مجتمعةٍ؛ لا يَحْصُل ببعضها**، لكن بعضُها قد يُحصِّل بعض الأمر. وكذلك العلم بمخبر من الأخبار، وبما جرَّبه من المجَرَّبات، وبما في نفس الإنسان من الأمور؛ فإنَّ الخَبَرَ الواحد يُحصِّل في القلب نوعَ ظَنٍّ، ثُمَّ الآخر يُقَوِّيه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى. وكذلك ما يُجَرِّبه الإنسان من الأمور، وما يراه من أحوال الشخص. وكذلك ما يُستدل به على كذبه وصدقه. **وأيضًا**: فإنَّ الله سبحانه وتعالى أبقى في العالم الآثارَ

الدَّالَّةَ على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، وذلك أيضًا معلوم بالتَّواتُر: كتواتر الطُّوفان، وإغراق فرعون وجنوده. (٢/ ٦٧٨)

١٥٠- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا مَا حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡقُرَىٰ وَصَرَّفۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٢٧ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢۖ بَلۡ ضَلُّواْ عَنۡهُمۡۚ وَذَٰلِكَ إِفۡكُهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٢٨﴾ [الأحقاف: ٢٧-٢٨] . فهو سبحانه يذكر ما يظهر للموجودين من مساكنهم التي كانت حول أهل مكة؛ **فإنَّ عامَّة من قصَّ الله نبأه من الرسل وأممهم بعثوا حول مكَّةَ**: كهودٍ باليمن، وصالحٍ بالحجر من ناحية الشام، ونوحٍ وإبراهيمَ وموسى وعيسى ويونسَ ولوطٍ وأنبياء بني إسرائيل بأرض الشام ومصر والجزيرة وما يليها من العراق. (٢/ ٦٨١)

١٥١- **ثُمَّ إنَّه سبحانه بَيَّنَ أنَّ ذلك يعلم بالبصر، أو السمع، أو بهما** : فالبصر والمشاهدة لمن رآهم، أو رأى آثارهم الدالة عليهم؛ كمن شاهد أصحاب الفيل وما أحاط بهم، ومن شاهد آثارهم بأرض الشام/ واليمن والحجاز وغير ذلك؛ كآثار أصحاب الحجر وقوم لوطٍ ونحو ذلك. **وأما السَّمعُ** فبالأخبار التي تفيد العلم؛ كتواتر الأخبار بما جرى من قصة موسى وفرعون وغرق فرعون في القُلزُم، وكذلك تواتر الأخبار بقصة الخليل مع النمرود، وتواتر الأخبار بقصة نوحٍ وإغراق أهل الأرض، وأمثال ذلك من الأخبار المتواترة عند أهل الملل وغير أهل الملل؛ مع أن في بعض من تواترت به هذه الأخبار ما يحصل العلم بخبرهم. **واشتراك البَصَرِ والسَّمعِ**؛ كما تُشاهَد بعض الآثار، وتتواتر الأخبار، بما يُبيِّن الحال: كما تُشاهَد السُّفُن، ويُعلم بالخبر أنَّ

ابتداءها كان سفينة نوح؛ كما قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ۝﴾ [يس]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ۝ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝﴾ [الحاقة].

وكذلك تُشاهَد أرضُ الحجر وما فيها من البيوت المنقورة في الجبال، ويُعلم بالخبر تفصيل الحال. (٢/ ٦٨٣- ٦٨٤)

١٥٢- **قال أحمد وغيره ممَّن قال من السلف: "علماء الكلام زنادقة"**، و"ما ارتدى أحدٌ بالكلام إلا كان في قلبه غِلٌّ على أهل الإسلام"؛ وذلك لأنَّهم بنوا أمرهم على أصول فاسدة أوقعتهم في الضلال.. والمقصود هنا: أنَّ طرق العلم بالرسالة كثيرةٌ جدًا، متنوعةٌ؛ ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ علمنا علمًا يقينًا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة: **منها**: أنَّهم أخبروا الأُمَمَ بما سيكون من انتصارهم، وخذلان أولئك،/ وبقاء العاقبة لهم،.. وهي كلها صادقةٌ، لم يقع في شيءٍ منها تَخلُّفٌ ولا غلطٌ، بخلاف ما يخبر به من ليس متبعًا لهم ممن تَنزَّلُ عليه الشَّياطين، أو يستدل على ذلك بالأحوال الفلكية وغير ذلك؛ فإنَّ هؤلاء لا بُدَّ أن يكذبوا كثيرًا؛ بل الغالب من أخبارهم الكذب، وإن صدقوا أحيانًا. **ومن ذلك**: أن ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم؛ إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه؛ كحصول الغرق لفرعون وقومه بعد أن دخل البحر خلف موسى وقومه، كان هذا مما يورث علمًا ضروريًا أنَّ الله تعالى أحدث هذا نصرًا لموسى عليه السلام وقومه، ونجاةً لهم؛ وعقوبةً لفرعون وقومه، ونكالًا لهم. (٢/ ٦٨٧- ٦٨٨)

١٥٣- **من الطرق أيضًا**: أنَّ من تأمل ما جاءت به الرسل عليهم السلام فيما أخبرت به وما أمرت به، علم بالضرورة أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم الناس وأصدقهم وأبرِّهم، وأنَّ مثل هذا يمتنع صدوره عن كاذبٍ متعمدٍ للكذب مفترٍ على الله يخبر عنه بالكذب الصريح، أو مخطئٍ جاهلٍ ضالٍّ يظن أن الله تعالى أرسله ولم يرسله. وذلك لأن فيما أخبروا به وما أمروا به من الإحكام والإتقان، وكشف الحقائق، وهدي الخلائق، وبيانِ ما يعلمه العقل جملةً، ويعجز عن/ معرفته تفصيلًا ما يُبين أنهم من العلم والمعرفة والخبرة في الغاية التي باينوا بها أعلم الخلق ممن سواهم؛ فيمتنع أن يصدر مثلُ ذلك عن جاهلٍ ضالٍّ. وفيها من الرحمة والمصلحة والهُدَى والخير، ودلالة الخلق على ما ينفعهم، ومنع ما يضرهم ما يُبيِّن أنَّ ذلك صدر عن راحمٍ برٍّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق. وإذا كان ذلك يدلُّ على كمال علمهم، وكمال حسن قصدهم؛ **فمن تم علمه، وتم حسن قصده امتنع أن يكون كاذبًا على الله**، يدَّعي عليه هذه الدعوى العظيمة، التي لا يكون أفجر من صاحبها إن كان كاذبًا متعمدًا، ولا أجهل منه إن كان مخطئًا. وهذه الطريق تسلك جملةً في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتفصيلًا في حق واحدٍ واحدٍ بعينه، فيستدل المستدل بما يعلمه من الحق والخير جملةً على علم صاحبه وصدقه، ثُمَّ يستدل بعلمه وصدقه على ما لم يعلمه تفصيلًا. والعلم بجنس الحقِّ والباطل والخير والشَّرِّ والصدق والكذب؛ معلومٌ بالفطرة والعقل الصَّريح؛ بل جُمَلُ ذلك مما اتفق عليه بنو آدم؛ ولذلك/ يسمى ذلك معروفًا ومنكرًا. (٦٨٨/١-٦٩٠)

١٥٤- **كل من كان عالمًا بالصَّحابة؛ يعلم أنَّ عمر رضي الله عنه كان متأدبًا معظمًا بقلبه لأبي بكر** رضي الله عنه، مشاهِدًا أنه أعلى منه إيمانًا ويقينًا؛ فكيف يكون حال عمر وغيره مع النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم؟! .. فلا ريب أن الرجل كلما عظمت ولايته، وعظم نصيبه من انكشاف الحقائق له؛ كان تعظيمه للنُّبوَّة أعظم. (٢/ ٧٢٠)

١٥٥- طريق الصوفية لا تنهض بانكشاف جميع ما جاء به الرسول، بل ولا بأكثره، بل عامة ما يخبر به الرسول لا يمكن أبا بكر وعمر عن -فضلًا عن غيرهما- أن يعلمه بدون خبره ﷺ. (٢/ ٧٢٠)

١٥٦- أمة محمد ﷺ لا تحتاج إلى غير محمد ﷺ. ولهذا كان أجلُّ الأمم من قبلنا بنو إسرائيل، وكان لا يكفيهم نبيٌّ واحدٌ، بل يحيلهم هذا النبي في بعض الأمور على النبي الآخر، فكانوا يحتاجون إلى عدد من/ الأنبياء، ويحتاجون إلى المحدثين. وأمة محمد أغناهم الله بنبيهم محمد ﷺ عن غيره من الأنبياء والرسل؛ فكيف لا يُغنيهم عن المحدثين؟! (٢/ ٧٢٢-٧٢٣)

١٥٧- قد وقع في كلام أبي حامد الغزالي.. الكلام الذي يُشعر أن الولي قد يعلم بكشفه ما علمه النَّبِيُّ ﷺ، حتى ذكر فيما يتأول وما لا يتأوَّل: أنَّ ذلك لا يُعلم إلا بتوفيقٍ إلهيٍّ، يُشاهد به الحقائق على ما هي عليه، ثُمَّ يَنْظُرُ في السمع والألفاظ الواردة فيه، فما وافق شهوده؛ أَقرَّه، وما خالفه؛ تَأَوَّله. وذكر في موضع آخر أن الواحد من الأولياء قد يسمع كلام الله سبحانه، كما سمعه موسى بن عمران. وأمثال/ هذه الأمور. ولهذا تبيَّن له في آخر عمره أن طريق الصوفية لا تحصل مقصوده، فطلب الهدى من طريق

الآثار النبوية، وأخذ يشتغل بـ «البخاري» و«مسلم»، ومات في أثناء ذلك على أحسن أحواله، وكان كارهًا ما وقع في كتبه من نحو هذه الأمور. (٢/٧٢٣-٧٢٤)

١٥٨- معلومٌ أن الإنباء والإرسال من باب كلام الله تعالى، وكذلك الأمر والنهي هو من باب كلام الله تعالى، والأمر متعلقٌ بالفعل، والإرسال والإنباء متعلقٌ بالرسول والنبي. وللناس في هذا وهذا[١] ثلاثة أقوالٍ[٢]: **أحدها**: أنه ليس ذلك إلا مجرد كلام الله تعالى المتعلق بذلك، أو تعلق الخطاب بذلك، وهو من الصفات النسبية الإضافية عندهم؛ قالوا: لأنه ليس لمتعلّق القول من القول صفةٌ ثبوتيةٌ. وهذا قول هؤلاء. **والقول الثاني**: أن ذلك يعود إلى صفةٍ قائمةٍ بالنبي وبالفعل. وهذا قول من يقول ذلك من الفلاسفة والمعتزلة/ **والقول الثالث**: أنَّ ذلك يتضمن الأمرين: **فالحكم الشرعي** يتضمن خطاب الشارع وصفةً قائمةً بالفعل، **والنُّبُوَّةُ** تتضمن خطابَ الرَّبِّ وتتضمن صفةً قائمةً بالنبيِّ أيضًا. وهذا معنى قول السلف والأئمة وجمهور المسلمين. (٢/٧٢٦-٧٢٧)

١٥٩- المتكلمة والصُّوفيَّة فيهم ممن له علمٌ وإيمانٌ طوائف كثيرون؛ بل فيمن يُعد من الصوفية -مثل الفضيل بن عياض، وأبي سليمان/ الداراني، وإبراهيم بن أدهم، ومعروفِ الكَرْخِي، وأمثالهم- من هو من خيار المسلمين وساداتهم عند المسلمين، وفي عصرهم حدث اسم الصوفية، وفيه ظهر «الكلام» أيضًا. وكلام السلف والأئمة

(١) أي: في الحكم الشرعي، والرسالة والنبوة.

(٢) وهم: المتكلمة المثبتون للقدر من أصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما.

في ذم البدع الكَلَامِيَّة في العلم، والبدع المحدثة في طريقة الزهد والعباد مشهورٌ كثيرٌ مستفيضٌ. ولم يتنازع أهل العلم والإيمان فيما استفاض عن النَّبيِّ ﷺ من قوله: «خَيْرُ القُرُونِ: القَرْنُ الَّذِينَ بُعثتُ فِيهِم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»[1]، وكلُّ مَن له في الأمة لسان صدقٍ، ممن هو مشهورٌ بعلمٍ أو دينٍ معترفٌ بأن خير هذه الأمة هم الصحابة، وأن المتبع لهم أفضل من غير المتَّبع لهم؛ ولم يكن في زمانهم أحدٌ من هذه الصنوف الأربعة./ ولا تجد إمامًا في العلم والدين؛ كمالكٍ، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه؛ ومثل الفضيل، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، وأمثالهم إلَّا وهم مصرحون بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة، وهم يرون أن الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب. والذين اتبعوهم أهلُ الأَثَارَة النَّبوية، وهم أهل الحديث والسنة، العالمون بطريقهم، المتَّبعون لها، وهم أهل العلم بالكتاب والسنة في كل عصر ومصر، فهؤلاء الذين هم أفضل الخلق من الأولين والآخرين؛ لم يذكرهم أبو حامد! (٢/٧٣٢-٧٣٤)

١٦٠- **كلَّ من سلك إلى الله علمًا وعملًا بطريق ليست مشروعةً موافقةً للكتاب والسُّنَّة، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها؛ فلا بُدَّ أن يقع/ في بدعة قوليَّةٍ أو عمليَّةٍ؛** فإنَّ السَّائر إذا سار على غير الطريق المهيع، فلا بُدَّ أن يسلك بُنَيَّات الطَّريق؛ وإن كان ما يفعله الرجل من ذلك قد يكون مجتهدًا فيه، مخطئًا مغفورًا له خطؤه، وقد

(١) رواه عدد من الصحابة، منهم عمران بن حصين: أخرجه البخاري، ومسلم.

يكون ذنبًا، وقد يكون فسقًا، وقد يكون كفرًا. بخلاف الطريقة المشروعة في العلم والعمل؛ فإنَّها أقوم الطرق، ليس فيها عِوَجٌ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أقوم﴾ [الاسراء:٩]. (٢/٧٣٦- ٧٣٧)

١٦١- أما المؤمن المحض؛ فَيَعْرِضُ له الوَسْوَاسُ؛ فَتَعْرِضُ له الشكوك والشبهات، وهو يدفعها عن قلبه، فإن هذا لا بُدَّ منه؛ كما ثبت في «الصحيح» أنَّ الصحابة قالوا: يا رسول الله، إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحترق حتى يصير حُمَمَةً، أو يَخِرَّ من السَّماء إلى الأرض، أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: «أَوَقَدْ وَجَدتُمُوهُ؟»، قالوا: «نعم»، قال: «ذَلِكَ صَرِيحُ الإيمان»(١). وفي السنن -من وجه آخر- أنَّهم قالوا: إن أحدنا ليجد في نفسه ما يتعاظم أن يتكلم به، فقال: «الحَمدُ لله، الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ»(٢). قال غير واحد من العلماء: معناه: أنَّ ما تجدونه في قلوبكم من كراهة هذا الوسواس، والنُّفْرة عنه، وبغضه، ودفعه، هو صريح الإيمان. (٢/٧٣٨)

١٦٢- كثيرًا ما يكون سبب العلم الحاصل في القلب؛ غير الحجة الجدلية التي يناظر بها غيره؛ فإنَّ الإنسان يحصل له العلم بكثيرٍ من المعلومات بطرقٍ وأسبابٍ قد لا يستحضرها ولا يحصيها، ولو استحضرها لا تواتيه عبارته على بيانها، ومع هذا فإذا طلب منه بيان الدليل الدال على ذلك؛ قد لا يعلم دليلًا يَدُلُّ به غيره إذا لم يكن ذلك الغير شاركه في سبب العلم، وقد لا يمكنه التعبير عن الدليل إن تَصَوَّرَه. فالدليل

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود، وأحمد، من حديث ابن عباس.

الذي يعلم به الناظر شيءٌ، والحُجَّة التي يحتج بها المناظر شيءٌ آخر؛/ وكثيرًا ما يتفقان كما قد يفترقان. (٢/٧٤٠-٧٤١)

١٦٣- اسم الإيمان؛ فإنَّه: **تارةً** يُذكر مفردًا مُجَرَّدًا، لا يُقرن بالعمل الواجب فيدخل فيه العمل الواجب تضمنا ولزوما. **وتارةً** يُقرن بالعمل؛ فيكون العمل حينئذ مذكورًا بالمطابقة والنَّص. ولفظ «الإيمان» يكون مسلوب الدَّلالة عليه حال الاقتران أو دالًا عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].. فالأعمال داخلة في الإيمان تضمنًا ولزوماً في مثل قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال]. (٢/٧٥٦)

١٦٤- من استقرأ ذلك؛ علم أن **الاسم الشرعي** -كالإيمان، والصلاة، والوضوء، والصيام- **لا ينفيه الشارع عن شيءٍ إلا لانتفاء ما هو واجبٌ فيه**، لا لانتفاء ما هو مستحب فيه. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ البرية﴾ [البينة: ٧] ونحو ذلك؛ فالعمل مخصصٌ بالذكر؛ **إما** توكيدًا، **وإما** لأن الاقتران يغير دلالة الاسم.. وأيضًا: فإنَّ «الإيمان» يتنوع بتنوع ما أمر الله به العبد منه؛ فحين بعث الرسول لم يكن الإيمان الواجب -لا إقرارًا ولا عملًا- مثل الإيمان الواجب في آخر الدعوة؛ فإنَّه لم يكن يجب إذ ذاك الإقرار بما أنزله الله بعد ذلك من الإيجاب والتحريم والخبر، ولا العمل بموجب ذلك؛ بل كان الإيمان الذي أوجبه الله يزيد شيئًا فشيئًا، كما كان القرآن ينزل شيئًا فشيئًا، والدين يظهر شيئًا فشيئًا، حتى أنزل الله

تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المادة: ٣]. وكذلك العبد أول ما يبلغه خطاب الرسول إنما يجب عليه/ الشهادتان، فإذا مات قبل أن يدخل عليه وقت صلاةٍ فلم يجب عليه شيءٌ غير الإقرار، ومات مات مؤمنًا كامل الإيمان الذي وجب عليه. وإن كان إيمان غيره الذي دخلت عليه أكمل منه. فهذا إيمانه ناقصٌ كنقص دين النساء، حيث قال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُنَّ نَاقِصَاتُ عَمْلٍ وَدِينٍ؛ أَمَّا نُقصَانُ عَقْلِكُنَّ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ، وَأَمَّا نُقصَانُ دِينِكُنَّ فَإِنَّ إِحدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمَ تُصَلِّ»[1]، ومعلومٌ أنَّ الصَّلاة حينئذٍ ليست واجبةً عليها، فهذا نقصٌ لا تلام عليه المرأة، لكن من جعل كاملًا، كان أفضل منها، بخلاف من نقص شيئًا مما وجب عليه. (٢/٧٥٧- ٧٥٨)

١٦٥- صار النقص في الدين والإيمان نوعين: **نوعًا** لا يُذم العبد عليه؛ **لكونه** لم يجب عليه لعجزه عنه حسًا أو شرعًا، **وإما** لكونه مستحبًا ليس بواجب. **ونوعًا** يُذم عليه، وهو ترك الواجبات. فقول النبي صلى الله عليه وسلم لجارية معاوية بن الحكم السلمي؛ لما قال لها: «أين الله؟» قالت: في السَّماء. قال: «مَن أَنَا؟» قالت: أَنتَ رَسُولُ الله. قال: «أعتقهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[2]. ليس فيه حجة على أن من وجبت عليه العبادات فتركها، وارتكب المحظورات؛ يستحق الاسم المطلق، كما استحقته هذه التي لم يظهر منها بعد ترك مأمور ولا فعل محظور. ومن عرف هذا؛ تَبَيَّن له أنَّ قول النَّبِيّ ﷺ لهذه:

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) أخرجه مسلم.

«إِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» لا/ ينافي قوله: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، فإن ذلك نفى عنه الاسم لانتفاء بعض ما يجب عليه من ترك هذه الكبائر، وتلك لم تترك واجبًا تستحقُّ بتركه أن تكون هكذا. ويتبع هذا: أنَّ من آمن بما جاء به الرسول مجملًا، ثُمَّ بلغه مفصلًا، فأقر به مفصلًا وعمل به كان قد زاد ما عنده من الدين والإيمان بحسب ذلك. ومن أذنب ثُمَّ تاب، أو غَفَلَ ثُمَّ ذَكَرَ، أو فرَّط ثُمَّ أقبل، فإنه يزيد دينه وإيمانه بحسب ذلك، كما قال من قال من الصحابة -كعمير بن حبيب الخطمي وغيره-: الإيمان يزيد وينقص، **قيل له:** فما زيادته ونقصانه؟ **قال:** إذا حَمِدْنا الله وذَكَرْناه وسبَّحناه فتلك زيادته، وإذا غَفَلْنَا ونَسِينَا وأَضَعْنا فذلك نقصانه، فذكر زيادته بالطاعات وإن كانت مستحبة، ونقصانه بما أضاعه من واجب وغيره. وأيضًا: فإن تصديق القلب يتبعه عمل القلب، فالقلب إذا صدَّق بما يستحقه الله من الألوهية، وما يستحقه الرسول من الرسالة؛ تبع ذلك لا محالة من محبة الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله. والطاعة الله ورسوله أمرٌ لازمٌ لهذا التصديق، لا يفارقه إلا لعارضٍ من كبرٍ أو حسدٍ ونحو ذلك من الأمور التي توجب الاستكبار عن/ عبادة الله والبعض لرسوله، ونحو ذلك من الأمور التي توجب الكفر؛ ككفر إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، وكفار مكة، وغير هؤلاء من المعاندين الجاحدين. (٢/٧٥٨- ٧٦٠)

١٦٦- ثُمَّ هؤلاء إذا لم يتبعوا التصديق بموجبه من عمل القلب واللسان وغير ذلك؛ فإنه قد يُطبع على قلوبهم حتى يزول عنها التصديق؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى

لِقَوْمِهِ، يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، .. وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام]، فَبَيَّن سبحانه أن مجيء الآيات لا يوجب الإيمان. وقال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾؛ أي: فتكون هذه الأمور الثلاثة: **أن** لا يؤمنوا، **وأن** نقلّب أفئدتهم وأبصارهم، **وأن**/ نذرهم في طغيانهم يعمهون. أي: وما يدريكم أن الآيات إذا جاءت تحصل هذه الأمور الثلاثة. وبهذا المعنى تبين أن قراءة الفتح أحسن[(١)]، وأن من قال «أن» المفتوحة بمعنى «لعل»، وظن أن قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتُهُمْ﴾ كلامٌ مبتدأٌ فلم يفهم معنى الآية. **(٢/٧٦٠-٧٦١)**

١٦٧- المقصود هنا: أنَّ ترك ما يجب من العمل بالعلم الذي هو مقتضى التصديق والعلم؛ قد يفضي إلى سلب التصديق والعلم؛ كما **قيل**: **"العلم/ يهتف بالعمل، فإن أجابه؛ وإلا ارتحل"**، وكما **قيل**: **"كنا نستعين على حفظ العلم بالعمل به"**[(٢)]. فما في القلب من التصديق بما جاء به الرسول إذا لم يتبعه موجبه ومقتضاه من العمل قد يزول؛ إذ **وجود العلة يقتضي وجود المعلول، وعدم المعلول يستلزم عدم العلة**، فكما أن العلم والتصديق سبب الإرادة والعمل؛ فعدم الإرادة والعمل يدل على عدم العلم والتصديق. **(٢/٧٦١- ٧٦٢)**

---

(١) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير والبصريان وخلف بالكسر: إنها.

(٢) روي عن علي وجماعة من السلف.

١٦٨- فقهاء المرجئة، خلافهم مع الجماعة خلافٌ يسيرٌ، وبعضه لفظيٌّ، ولم يُعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلافٌ إِلَّا في هذا؛ فإنَّ ذلك قول طائفةٍ من فقهاء الكوفيين: كحماد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة. (٢/ ٧٦٥)

١٦٩- كان القرن الأول من كمال العلم والإيمان على حال لم يصل إليها القرن الثاني، وكذلك الثالث. وكان ظهور البدع والنفاق بحسب البعد عن السنن والإيمان، فكلما كانت البدعة أشدَّ تَأَخَّرَ ظهورها ، وكلما كانت أخَفَّ كانت إلى الحدوث أقرب. (٢/ ٧٦٩)

١٧٠- المخبر مطلقًا يُعْلَم صدقه وكَذِبُه بأمورٍ كثيرةٍ؛ لا يحصل العلم بآحادها كما يحصل العلم بمُخْبَرَ الأخبار المتواترة، بل بمخبر الخبر الواحد الذي احتف بخبره قرائن أفادت العلم. **ومن هذا الباب** علم الإنسان بعدالة الشاهد والمحدِّث والمفتي، حتَّى يُزَكِّيهم ويفتي بخبرهم ويحكم بشهادتهم، وحتى لا/ يحتاج الحاكم في عدالة كل شاهد إلى تزكية؛ فإنَّه لو احتاج كُلُّ مُزَكٍّ إلى مُزَكٍّ؛ لزم التسلسل، بل يُعلم صدق الشخص **تارةً** باختباره ومباشرته، و**تارةً** باستفاضة صدقه بين الناس. ولهذا **قال العلماء: إنَّ التعديل لا يحتاج إلى بيان السبب**؛ فإن كون الشخص عدلاً صادقًا لا يَكْذِب؛ لا يتبين بذكر شيءٍ معينٍ، **بخلاف الجرح؛ فإنه لا يُقبل إلَّا مُفَسَّرًا** عند جمهور العلماء؛ لوجهين: **أحدهما**: أن سبب الجرح ينضبط. **الثاني**: أنه قد يُظَنُّ ما ليس بجرح جرحًا. وأما كونه صادقًا مُتَحَرِّيًا للصدق لا يَكْذِب؛ فهذا لا يُعرف بشيءٍ واحدٍ حتَّى يُخْبَرَ به، وإنَّما

يُعرف ذلك مِن خُلُقِهِ وعادته، بطول المباشرة له والخبرة له، ثُمَّ إذا استفاض ذلك عند عامة من يعرفه؛ كان ذلك طريقًا إلى العلم لمن لم يباشره، كما يعرف الإنسان عدل عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وظُلْمَ الحَجَّاج. ولهذا قال الفقهاء: "إنَّ العدالة والفسق يثبت بالاستفاضة"، وقالوا في الجرح المفسر: "يجرحه بما رآه أو سمعه أو استفاض عنه". وصدق الإنسان في العادة مستلزمٌ لخصال البر، كما أن كذبه مستلزمٌ لخصال الفجور، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُم بِالصَّدِقِ؛ فَإِنَّ الصَّدقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ،/ وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِندَ اللَّهِ صِدِّيقًا؛ وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِندَ اللَّهِ كَذَّابًا». وكما أن الخبر المتواتر يُعلم لكونه أخبر به من يمتنع في العادة اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، والخبر المُنْكَرَ المكَذِّبَ يُعلم لكونه لم يُخبر به من يمتنع في العادة اتفاقهم على الكتمان، فخُلق الشخص وعادته في الصدق والكذب يمتنع في العادة أن يخفى على الناس، فلا يُوجد أحدٌ يُظهر تحرِّي الصدق وهو يكذب إذا أراد؛ إلَّا ولا بُدَّ أن يَتَبَيَّنَ كذبه. (٢/٧٧١-٧٧٣)

١٧١- الإنسان إذا كان مُتَحَرِّيًا للصدق؛ عُرف ذلك منه، وإذا كان يكذب أحيانًا لغرضٍ من الأغراض لجلب ما يهواه أو دفع ما يبغضه أو غير ذلك؛ فإنَّ ذلك لا بد أن يُعْرَف منه، وهذا أمرٌ جرت به العادات.. ولهذا كان من سُنَّة القضاة إذا شهد عندهم من لا يعرفونه؛ كان لهم أصحاب مسائل، يسألون عنه جيرانه ومُعامليه ونحوهم

ممن له به خبرةٌ، فمن خَبَر شخصًا خِبْرَةً باطنةً؛ فإنَّه يعلم من عادته علمًا يقينيًا أنه لا يكذب، لا سيما في الأمور العظام. (٧٧٤/٢)

١٧٢- من لوازم النبي التي لا بُدَّ منها: **الإخبار عن الغيب الذي أنبأه الله به؛ فإِنَّ مَن لم يُخبر عن غيب لا يكون نبيًا.** (٧٧٥/٢)

١٧٣- **قصة موسى هي أعظم قصص الأنبياء المذكورة في القرآن**، وهي أكبر من غيرها، وتُبسط أكثر من غيرها؛ قال عبد الله بن مسعود: كان رسول الله ﷺ عامة نهاره يحدثنا عن بني إسرائيل لا يقوم إلا لعظيم صلاةٍ[1]. ولما قرر سبحانه الصدق؛ بيَّن حال الكذابين بأنهم ثلاثة أصنافٍ؛ إذ لا يخلو الكَذَّابُ من: **أن** يضيف الكذب إلى الله تعالى ويقول: إنَّه أنزله. **أو** يحذف فاعله ولا يضيفه إلى أحد. **أو** أن يقول: إنَّه هو الذي وضعه معارضًا. (٧٨٩/٢)

١٧٤- العلوم الضرورية لا تقدح فيها الطرق النظرية؛ **فإنَّ الضروريات أصل النظريات،** فلو قدح بها فيها؛ لزم إبطال الأصل بالفرع، فيبطلان جميعًا. (٧٩٠/٢)

١٧٥- العلم بالوقوع وعدمه شيءٌ، والعلم بإمكان ذلك في قدرة الله شيءٌ. (٧٩١/٢)

١٧٦- في نفس الإنسان عبرةٌ تامَّةٌ؛ فإِنَّ مَن نَظَرَ في خَلْق أعضائه وما فيها من المنافع له، وما في تركيبها من الحكمة والمنفعة؛ مثل كون ماء العين مِلْحًا ليحفظ شحمة/ العين من أن تذوب، وماء الأذن مرًا ليمنع الذباب من الولوج، وماء الفم عذبًا ليطيب ما يمضغ من الطعام، وأمثال ذلك عَلِمَ عِلْمًا ضروريًا بأن خالق ذلك له من الرحمة

---

(١) رجح أحمد وأبو حاتم والأثرم والبزار أنه من حديث عبد الله بن عمرو.

والحكمة ما يبهر العقول، مع ما في ذلك من الدلالة على المشيئة. (٢/ ٧٩٧-٧٩٨)

١٧٧- **كُلَّ مَنْ عَظُمَ ظُلْمُه للخلق وإضراره لهم؛ كانت عاقبته عاقبة سوء، وأُتْبِعَ اللعنة والدم، ومَنْ عَظُمَ نَفْعُه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خير، وأتبع المدح والثناء والدعاء**، وأمثال ذلك استدل بما علم على ما لم يَعْلَم؛ حَتَّى يَعْلَمُ أَنَّ الدَّوْلَة ذات الظلم والجبن والبخل سريعة الانقضاء. (٢/٧٩٨)

١٧٨- العلم نوعان: **علم** العالم بما ليس مقدورًا له كعلمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله وآياته؛ فهذا العلم مطابق للمعلوم، لا يكسبه صفة ولا يؤثر فيه. وإن حصل لنا بهذا العلم محبة للمعلوم، وحصل بذلك محبته لنا ورضاه وإثابته فنفس العلم ليس مؤثرًا في وجود المعلوم. **والنوع الثاني:** علمنا بما نقدر عليه من أفعالنا؛ فهذا العلم مؤثر في المعلوم، وهو شرط في وجوده. ولولا تصورنا لأفعالنا الاختيارية؛ لما فعلناها./ وعلمُ الرَّبِّ تعالى بمخلوقاته له تأثيرٌ فيها، وهو شرطٌ في وجودها؛ فإنَّه سبحانه الله تعالى خلق الأشياء بإرادته؛ و"الإرادة" لا تكون إِلَّا ممن يتصور مراده؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. ولكن ليس مجرد العلم موجِبًا لوجود المعلوم بدون المشيئة والقدرة، كما يقول ذلك ابن سينا ونحوه من المتفلسفة؛ .. وأما علم الرَّبِّ تعالى بنفسه المقدَّسة؛ فهذا العلم يطابق المعلوم، لا يؤثر في وجوده.. فجمهور الأئمة على أنَّ الله مُنَزَّهٌ عن أشياء هو قادرٌ عليها، لا يوافقون هؤلاء على أنه لا يُنَزَّه عن مقدور. والظلم الذي نزه الله/ عنه نفسه في القرآن، وحرَّمه على نفسه

هو قادرٌ عليه؛ وهو هضم الإنسان من حسناته، أو حمل سيئات غيره عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه]. (٢/٨٠٥-٨٠٧)

١٧٩- تَبَيَّن أنَّ النُّبوَّة تُعلم بالمعجزات وبغيرها على أصح الأقوال. وأمَّا نُبُوَّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم؛ فإنَّها تعلم بطرقٍ كثيرةٍ؛ منها المعجزات؛ ومعجزاته: **منها** القرآن **ومنها** غير القرآن، والقرآن معجزٌ بلفظه ونظمه ومعناه. وإعجازه يُعلم بطريقين: جُملي وتفصيلي. **أما الجُمْلِيُّ**؛ فهو أنَّه قد عُلم بالتواتر أنَّ محمَّدًا ﷺ ادَّعَى النُّبُوَّة وجاء بهذا القرآن، وأنَّ في القرآن آيات التَّحَدِّي والتعجيز؛ كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور]، فتحداهم هنا أن يأتوا بمثله. (٢/٨١٣)

١٨٠- **أما الطرق التفصيلية**؛ فكثيرة جدًّا، متنوعةٌ من وجوه. وليس **كما يظنه** بعض الناس أنَّ معجزته من جهة صرف الدواعي عن معارضته، **وقول بعضهم**: إنه من جهة فصاحته، **وقول بعضهم**: من جهة إخباره بالغيوب، إلى أمثال ذلك. فإنَّ **كُلًّا من الناظرين قد يرى وجهًا من وجوه الإعجاز تقوم به الحجة وإن لم ير غيره ذلك الوجه.** (٢/٨١٧)